

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/43/770
4 November 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISHالدورة الثالثة والأربعون
البنء ١٢ من ءءول الاعمالتقرير المجلس الاقءصاءى والاءءماعى

الءعاون الءولى فى مءءان مكافءة إساءة اسءعمال المءءءرات

تقرير الامىن العام

المءءوءىاءالفءراء الصءءة

٢	٢- ١ مقءمة	أولا -
٢	١٨١- ٢ ءانىاء - الءنسقى ءاءل منءومة الامم المءءءة	ءانىاء -
٤	١٠٩- ٥ الف - الامم المءءءة	الف -
٤	٤٠- ٥ ١ - شعبء المءءءرات	١ -
١١	٤٩- ٤١ ٢ - الهىءة الءولى لمراقبء المءءءرات	٢ -
	 ٢ - صءوق الامم المءءءة لمكافءة إساءة اسءعمال	٢ -
١٤	٧٤- ٥٠ المءءءرات	
٢٢	٨٢- ٧٥ ٤ - مركز الءنماء الاءءماعى والشؤون الانءانىءة	٤ -
٢٥	٨٥- ٨٢ ٥ - معء الامم المءءءة لبعء ءءفاع الاءءماعى	٥ -
٢٧	٩٢- ٨٦ ٦ - برنامء الامم المءءءة الانماءى	٦ -
٢٩	٩٤ ٧ - برنامء الاءءىءة العالمى	٧ -
	 ٨ - اللءءة الاقءصاءىءة والاءءماعىءة لآسىاء والمءءىء	٨ -
٣٠	١٠٩- ٩٥ الهاءئ	
٣٥	١٨١-١١٠ باء - الوكلاء المءءءمة	باء -
٣٥	١٢٦-١١٠ ١ - منءمة العمل الءولى	١ -

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

٤١	١٣٩-١٣٧	٢ - منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة
٤٦	١٥٤-١٤٠	٣ - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٤٨	١٦٣-١٥٥	٤ - منظمة الطيران المدني الدولي
٥٠	١٧٩-١٦٤	٥ - منظمة الصحة العالمية
٥٥	١٨١-١٨٠	٦ - منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة ، في قرارها ١٧٧/٢٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، من أجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي لديها برامج ذات تأثير على المخدرات أن تقدم تقارير عن أنشطتها ومشاريعها ذات الصلة ، وذلك سعياً وراء جهد دولي منسق واستجابة على نطاق المنظومة لظاهرة إساءة استعمال المخدرات . وفي القرار ٩٣/٢٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، حثت الجمعية العامة الوكالات المتخصصة والمؤسسات والبرامج الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على أن تحدد ، كل في ميدانها ، الأنشطة الخاصة لمكافحة المخدرات ، وأن تعطي أولوية أعلى لهذه الأنشطة في ميزانياتها البرنامجية .

٢ - وهذا التقرير المجمع على أساس معلومات اتاحتها شعبة المخدرات مقدم استجابة لطلب الجمعية العامة بأن يقدم تقرير مرحلي كل سنة . ويرد ، حسب الاقتضاء ، ذكر الأنشطة المضطلع بها في مجال متابعة توصيات المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها لعام ١٩٨٧^(١) . وللمساعدة على إيضاح أعمال متابعة مؤتمر عام ١٩٨٧ ، ستنظم التقارير المقبلة عن التعاون الدولي في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، بالقدر الممكن ، على غرار الفصول الأربعة الرئيسية للمخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات^(٢) ، والمتصلة بمنع وتقليل الطلب غير المشروع ، ومراقبة الامداد ، وتدابير مكافحة الاتجار غير المشروع ، والعلاج وإعادة التأهيل ، على التوالي .

ثانياً - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

٣ - عهد إلى المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا بمسؤولية التنسيق العام لجميع أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة المخدرات . وقامت شعبة المخدرات ، بوصفها أمانة لجنة المخدرات . وهي الجهاز الرئيسي لصنع القرارات المتعلقة بمكافحة المخدرات في الأمم المتحدة ، بتقديم المساعدة إلى المدير العام . وقد صاحب هذه المهام الإضافية زيادات في الموظفين .

٤ - وعقد اجتماعان مشتركان بين الوكالات مخصصان لتنسيق مسائل مكافحة الدولية للمخدرات في عام ١٩٨٨ : أحدهما في فيينا في ١٣ شباط/فبراير في إطار دورة لجنة المخدرات ، والثاني في مقر منظمة الصحة العالمية بجنيف ، في ١ و ٢ أيلول/سبتمبر .

واشترك ما مجموعه ١٦ من الكيانات في أحد هذين الاجتماعين المشتركين بين الوكالات اللذين قامت الشعبة بتنظيمهما وخدمتهما في إطار هيكل لجنة التنسيق الادارية (٣) ، أو كليهما .

الف - الأمم المتحدة

١ - شعبة المخدرات

٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض ، واصلت شعبة المخدرات الاضطلاع بمسؤولياتها الجارية ، التي تتضمن مهام متنوعة متصلة بالفصول الأربعة من المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وتغطي العناصر الرئيسية المشمولة في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

(١) مقدمة

٦ - بالرغم من تزايد القيود المالية ، سعت شعبة المخدرات ، خلال عام ١٩٨٨ ، الى الحفاظ على برنامج أنشطتها وتوسيعه حيثما أمكن ذلك ، من أجل الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات والمشورة من جانب الدول الأعضاء التي تشعر بقلق إزاء تصاعد أنشطة المخدرات غير المشروعة والتوسع المستمر في إساءة استعمال المخدرات . وقد أدى الاهتمام الجماهيري والرسمي الناتج عن المؤتمر الدولي الى عدد متزايد من الطلبات للحصول على المعلومات والمواد وإجراءات الدعم التي تشمل أموراً من بينها المشورة القانونية .

٧ - وواصلت الشعبة الاضطلاع بمسؤولياتها الجارية القائمة على أساس المعاهدات ، عن طريق إعادة توزيع موارد الميزانية العادية المخصصة لها ، والدعم من الموارد الخارجة عن الميزانية ، وبذلت جهوداً حازمة لاداء المهام الموسعة ذات الأولوية الناجمة عن قرارات الهيئات الحكومية الدولية .

٨ - وركزت الشعبة جهودها على تشجيع وتيسير وتعزيز التعاون الدولي المطلوب بوضوح من أجل التصدي بفعالية أكبر لظاهرة إساءة استعمال المخدرات بمظاهرها السلبية العديدة . وواصلت تقديم المساعدة والمشورة القانونية والتقنية للسدول الاعضاء ، وتقديم الخدمات للجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية المختلفة ، وتنظيم الاجتماعات والحلقات الدراسية الدولية وتقديم التقارير عنها ، وتوفير المساعدة التقنية والخبرة ، والاضطلاع باعمال المتابعة المتمثلة بالمؤتمر الدولي ، وعلى وجه

الخصوص ، ضمان الاعمال التحضيرية اللازمة المؤدية الى الاتفاقية الجديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

٩ - وستواصل الشعبة ، في حدود الموارد البشرية والمالية الموضوعة تحت تصرفها ، الاضطلاع بمهام ذات اولوية عالية على نحو ما حددته الدول الاعضاء وحسب ما يتطلبه الخطر المتزايد الذي تشكله المسألة المطروقة .

(ب) المهام الجارية والقائمة على اساس المعاهدات

١٠ - قدمت شعبة المخدرات خدمات الامانة الى الدورة الاستثنائية العاشرة للجنة المخدرات المعقودة في فيينا في الفترة من ٨ الى ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٨ .

١١ - وقد اتخذت الجمعية العامة ، في قرارها ١٤١/٢٩ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، الخطوة الاولى في اعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . (ويوجز تقرير منفصل مقدم من الامين العام الى الجمعية العامة (A/43/678) التقدم المحرز والترتيبات التحضيرية لمؤتمر المفوضين الذي سيعقد في فيينا في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٠/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨٨) .

١٢ - وخلال عام ١٩٨٨ ، واصلت شعبة المخدرات اسداء المشورة للحكومات بشأن صياغة التشريعات الوطنية المتملة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات وفي تقديم الامثلة المناسبة من التشريعات الوطنية الراهنة . كما ساعدت الشعبة عددا من الحكومات عن طريق تزويدها بصيغ نموذجية للالتزام بالمعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات وبالمعلومات المتعلقة بالاجراءات المتبعة كي تصبح اطرافا في هذه المعاهدات .

١٣ - واستمرت الشعبة في الاستجابة للطلبات المقدمة من منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٨٨ المتعلقة بجمع البيانات من الحكومات واعداد التقارير للاجتماعات الخاصة . ووفقا لاحكام النظام التعاهدي لمكافحة المخدرات ، يجري استعراض البيانات المجمعة المتعلقة بالمواد من جانب لجنة الخبراء المعنية بالاتكال على المخدرات التابعة لمنظمة الصحة العالمية لاحتمال مكافحتها على الصعيد الدولي .

١٤ - وحتى ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، كانت قد وردت التقارير السنوية لعام ١٩٨٧ من ٩٤ بلدا واقليما بشأن سير تنفيذ المعاهدات الدولية المتعلقة بالمخدرات

والمؤشرات العقلية . وقد قدمت التقارير السنوية لعام ١٩٨٧ ، من قبل الحكومات ، في الاستبيان المنقح الذي وافقت لجنة المخدرات على استخدامه بصفة مؤقتة . والمعلومات الواردة في التقارير السنوية هي اساس سلسلة من الوثائق تقوم الشعبة باصدارها سنويا ، وتتضمن : (أ) موجزا للبيانات الواردة في الجزء الف من التقارير السنوية ، (ب) قائمة بالسلطات الوطنية المفوضة باصدار الشهادات والتصاريح لاستيراد المخدرات والمؤشرات العقلية وتمديرها ، (ج) قائمة بشركات التصنيع الوطنية المصرح لها بصناعة مخدرات ومؤشرات عقلية معينة وتحويلها (يعاد اصدار القائمتين واستكمالهما كل سنة كمنشور غير مخصص للبيع بثلاث لغات) ، (د) بيانات عن ضبط المخدرات ومعلومات عن اتجاهات الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، مجهزة بالحاسب الالكتروني ، ومستقاة من الجزء جيم من التقرير ، وتنشر في موجزات فصلية .

١٥ - وحتى ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، كان قد جرى اعداد ونشر ما مجموعه ٩٧ نصا تشريعيًا مقدما من ٢٢ دولة في سلسلة E/NL . وتقوم الشعبة حاليا باعداد فهرس تجميعي ، بالحاسب الالكتروني ، للقوانين والانظمة الوطنية المتعلقة بمكافحة المخدرات .

١٦ - واصدرت الشعبة ، باسم الامين العام ، نحو ٢٠ مذكرة تعميمية خلال عام ١٩٨٨ ، اغلبها اشعارات رسمية مطلوبة بمقتضى الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات . وبناء على طلب لجنة المخدرات ، توجه هذه الاشعارات الى الاطراف في اتفاقية معينة ، بالاضافة الى سائر الدول غير الاطراف للعلم . كما ترسل نسخ منها الى هيئات الامم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة ، والمنظمات غير الحكومية ، والوكالات المتخصصة والسلطات الوطنية .

١٧ - وتواصل الشعبة ، تنفيذا لولاياتها بتشجيع زيادة التعاون في انفاذ قوانين مراقبة المخدرات وتنسيقه على المستوى الاقليمي ، تقديم الخدمات لدورتين سنويتين للجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الادنى والوسط ، والاجتماعات الاقليمية لرؤساء الاجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين مراقبة المخدرات في افريقيا وامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ ، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٨٨ .

١٨ - وفي شباط/فبراير ١٩٨٨ ، نظمت الشعبة ، في فيينا ، الدورة الثالثة والعشرين للجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الادنى والوسط .

١٩ - ونظمت الشعبة كذلك ثلاثة اجتماعات اقليمية لرؤساء الاجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين مراقبة المخدرات خلال عام ١٩٨٨ ؛ وعقد الاجتماع الثاني لافريقيا في داكار ، في الفترة من ١٨ الى ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، والاجتماع الثاني لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ليما ، في الفترة من ١٢ الى ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، والاجتماع الرابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك ، في الفترة من ٢ الى ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ .

(ج) تقديم المساعدة الى الدول الاعضاء في ميدان المساعدة التقنية في المجالات العلمية وفي دعم البرامج المتصلة بمكافحة اساءة استعمال المخدرات (الاهداف ٤ و ١٢ و ١٣ و ٢١ من المخطط الشامل المتعدد التخمصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة اساءة استعمال المخدرات)

٢٠ - اولت شعبة المخدرات اولوية عالية لبرنامجها الخاص بتقديم المساعدة العلمية والتقنية بالقيام بما يلي :

(١) انشاء و/أو تعزيز خدمات المختبرات الوطنية في الدول الاعضاء ذات الموارد المحدودة وتحسين خبرة موظفيها (الهدف ٢١ ، الفقرة ٣٦٩) ؛

(ب) تيسير تبادل المعلومات العلمية وتطوير شبكة متعاونة من المختبرات على الصعيدين الاقليمي والدولي (الهدف ٢١ ، الفقرة ٣٧٠) .

٢١ - واستجابة للطلبات المتعلقة بالمساعدة التقنية ، حصلت اربعة مختبرات وطنية (في اوروغواي وشيلي وغانا ومدغشقر) على معدات مختبرية ومواد كيميائية ومواد كاشفة . كما زودت مختبرات وطنية ومؤسسات اخرى فيما يزيد عن ٥٠ بلدا ، فيما بين شهري كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ١٩٨٨ ، بوثائق ومراجع علمية تتعلق بتحديد وتحليل المخدرات التي يساء استعمالها ، وكان من بينها نسخ من الادلة التي تنشرها الشعبة بشأن الطرق الموصى باتباعها لتحليل الهيرويين والكوكايين ومنتجات القنب والامفيتامين/الميثامفيتامين ، والافيون/المورفين الخام ، ومشتقات الامفيتامين المستبدلة حلقيا . وسيستمر ايلاء اولوية عليا ، في السنوات المقبلة ، لافريقيا وامريكا اللاتينية . وعدد من بلدان آسيا التي تعاني بصورة خاصة من اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

٢٢ - وتبذل جهود خاصة لتطوير شبكة من المختبرات الوطنية والاقليمية في القارة

الافريقية . وبمساعدة مالية من صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات ، يهدف مشروع اقليمي الى انشاء ١٩ مختبرا على مدى فترة ٣ سنوات . ويستهدف تقديم المساعدة لخمسة مختبرات خلال عام ١٩٨٨ .

٢٣ - ويجري كجزء لا يتجزأ من برنامج المساعدة ، وعقب قبول لجنة المخدرات لتوصية فريق الخبراء المعنى "بالمبادئ التوجيهية لانشاء برامج الاختبار الوطنية ، ومختبرات للمعايير التي يساء استعمالها في السوائل البدنية" توسيع مجموعة المعايير المرجعية لشعبة المخدرات لتتضمن الايضات (الهدف ٤ ، الفقرة ٨٤) وشبائه المخدرات الخاضعة للمراقبة (الهدف ١٣ ، الفقرة ١٨٦) ، وكذلك السلائف والكيمياويات (الهدف ١٢ ، الفقرة ١٧٩) المستخدمة في المعامل غير المشروعة . وفي النصف الاول من العام ، زودت ٢٥ دولة ب ٣١٢ عينة من المعايير المرجعية (الهدف ٢١ ، الفقرة ٢٧٠) .

٢٤ - وعقب استعراض لطرق الاختبار السريعة للمخدرات التي يساء استعمالها ، من جانب فريق خبراء في عام ١٩٨٧ ، صدر دليل عمل في عام ١٩٨٨ تضمن وصفا لاختبارات مختارة للتحديد الافتراضي في كل من الظروف الميدانية والمختبرية للمخدرات المتجر بها بشكل اكثر شيوعا ، واوجز برنامجا تدريبيا موصى به لموظفي انفاذ القوانين في تقنيات من هذا القبيل (الهدف ٢١ ، الفقرة ٢٧٠) .

٢٥ - واستمر انتاج وتوزيع مجموعات الامم المتحدة الخاصة بالتعرف على المخدرات ، فوفرت ٢٧٦ مجموعة لعشرة بلدان خلال النصف الاول من عام ١٩٨٨ . وستجهز الطلبات التي لم تلب بعد للحصول على ٢٢١ مجموعة اضافية ، وذلك قبل نهاية عام ١٩٨٨ (الهدف ٢١ ، الفقرة ٢٦٩) .

٢٦ - ووفقا لمقترحات عديد من اجتماعات افرقة الخبراء ومقترحات لجنة المخدرات في دورتها الاستثنائية العاشرة ، بدأت الشعبة في توسيع نطاق برنامجها لتدريب موظفي المختبرات وذلك عن طريق ما يلي :

(أ) انشاء مراكز اقليمية للتدريب الاساسي على التحليل المتعلق بالطب الشرعي ؛

(ب) انشاء شبكة من مختبرات التدريب المتعاونة التي توفر التدريب الاساسي والمتقدم على طرق تحليل المخدرات في السوائل الحيوية .

٢٧ - ويجري التخطيط لعقد اجتماع لفريق خبراء استشاريين معني بوضع مبادئ توجيهية ومناهج لبرامج التدريب على التحليل المتعلق بالطب الشرعي والسموم التي تنسقها الأمم المتحدة ، وذلك لتقديم المشورة بشأن تمديد البرنامج .

٢٨ - وفي عام ١٩٨٨ ، تلقى فريقان أحدهما ناطق بالاسبانية والآخر ناطق بالانكليزية مؤلفان من ١٩ من الكيميائيين والصيدلة من مختبرات وطنية للمخدرات في ١٤ دولة عضوا للتدريب في فيينا ، وسيحصل ستة زملاء على تدريب مماثل في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ في مركز التدريب الاقليمي في بانكوك .

٢٩ - واستمر العمل بطرق الاختبار الموصى بها ، ونشرت كتيبات عن مشتقات الأفيون/المورفين الخام/الأمفيتامين المستبدل حلقيا ووزعت في جميع أنحاء العالم خلال السنة . وعقب عقد اجتماع للخبراء استضافته حكومة كندا (أوتاوا ، ١٣-٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨) ، سيتم نشر كتيبات مماثلة عن مشتقات ثنائي أميد حامض الليزرجييك والميشاكوالون/ميكلوكوالون وبنزوديازيبين التي تخضع للمراقبة الدولية (الهدف ٢١ ، الفقرة ٢٧٠) . وكما هو مدرج في برنامج فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ ، نشرت إضافة لمنشور المعجم المتعدد اللغات للمخدرات والمؤشرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية (ST/NAR/1) في النصف الأول من عام ١٩٨٨ (ST/NAR/1/Add.1) ، وتشمل ٢٥ مادة أدرجتها مؤخرا لجنة المخدرات . وقد بدأ التوزيع في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ .

٣٠ - واستمر تحديث ورفع كفاءة القدرات التحليلية لقسم المختبرات ، بفضل منحة سخية قدمتها حكومة اليابان .

٣١ - وتويعت بنشاط عملية تحويل المجموعة المرجعية التابعة للشعبة الى مركز حديث للحصول على البيانات وتجميعها واسترجاعها وتوزيعها (الهدف ٢١ ، الفقرة ٢٧٠) . وبعد تركيب معدات تجهيز المعلومات أنشئت وصلات بقواعد البيانات الخارجية وبدأ تشغيل النظام بصفة منتظمة .

٣٢ - وواصلت المجموعة المرجعية وضع وتوزيع مجموعات المعلومات المتخصصة ؛ وقدمت خدمات وشائقية الى العديد من الاجتماعات الدولية وأفرقة الخبراء ؛ وقدمت خدمات تتعلق بالمكتبات الى عدد كبير من طالبيها من الدول الاعضاء والهيئات الدولية والمؤسسات أو الافراد .

(د) تخفيض الطلب والمنشورات والأنشطة الاعلامية ذات الصلة

٣٣ - الى جانب اصدار العديد من المنشورات الخاصة ، واصلت شعبة المخدرات نشر نوعين متكررين من المنشورات المخصصة للتعميم على مستوى العالم . فتصدر "نشرة المخدرات" ، وهي منشور للمبيع يحتوي على نتائج مادية وبحثية أصلية باللغات الاسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية . كما تنشر مقالات مختارة باللغة الروسية وملخصات لجميع المقالات باللغة الصينية . وفي عام ١٩٨٨ صدر عدد خاص ركز على العلاج والتاهيل واعادة الادمج في المجتمع ، وركز عدد آخر على تقييم اساءة استعمال المخدرات . كما تنشر الشعبة "الرسالة الاعلامية" ، التي تستعرض التطورات محل الاهتمام العام لدى المجتمع الدولي لمراقبة المخدرات ، ويشمل ذلك تغطية للأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها الوكالات المتخصصة . ولقد خفضت الاعداد الصادرة من هذين المنشورين مرة أخرى نتيجة لاستمرار الازمة المالية .

٣٤ - وعرضت أثناء الدورة الاستثنائية العاشرة للجنة المخدرات المعقودة في شباط/فبراير ١٩٨٨ ، معروضات خاصة تبرز جوانب عمل الشعبة وتاريخ النظام الدولي لمراقبة المخدرات ، وذلك بصدد الاجتماعات الاقليمية لرؤساء الاجهزة الوطنية المختصة بانفاذ قوانين مراقبة المخدرات (داكار وليما) وللمساهمة في الاحتفال ، في مركز فيينا الدولي ، باليوم الدولي الاول لمكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨) .

٣٥ - وساعدت الشعبة في تنسيق أنشطة تذكارية أخرى ، بما في ذلك مناقشة لفريق متخصصين موضوعها "خطر المخدرات - الأمم المتحدة تستجيب" اشترك فيها ٢٥٠ من طلاب المدارس الثانوية بفيينا ، ونشر تقويم للتوعية بشأن المخدرات لعام ١٩٨٩ . ونشر التقويم كمتابعة لمسابقة التصميم/الرسم المتعلقة بالتوعية بشأن المخدرات ، التي نظمتها الشعبة بالاشتراك مع "The Lions Club Vienna Cosmopolitan" ، استعدادا لعقد المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في عام ١٩٨٧ . وستستخدم حصيلة مبيع التقويم في تمويل حملات التوعية المتعلقة بالمخدرات في المستقبل والأنشطة الاعلامية ذات الصلة الرامية الى تنمية الوعي الجماهيري بمشاكل اساءة استعمال المخدرات وحلولها الممكنة .

٣٦ - وقام موظفو الشعبة ، كجزء من أنشطتها الاعلامية ، بالقاء محاضرات عديدة فسي مؤسسات تعليمية ، وكذلك في جماعات الخدمات والتنظيمات الأخرى . كما كشفت الشعبة تعاونها الدعوي المتبادل مع المنظمات غير الحكومية ، لاسيما عن طريق لجان المخدرات التابعة للمنظمات غير الحكومية في نيويورك وفيينا .

٢٧ - وتواصل الشعبة تلقي طلبات الحصول على مواد ومعلومات وخدمات سمعية - بصرية من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والافراد المعنيين . وتشمل على المساعدة فسي برامج التدريب وحملات التوعية الجماهيرية والانشطة الأخرى بهدف تمكين المجموعات المستهدفة من الفهم المتعمق لمشاكل اساءة استعمال المخدرات وتدابير مكافحتها . وقد لبيت طلبات للحصول على أفلام وبرامج فيديو واردا من هيئات وطنية وهيئات حكومية دولية ومنظمات دولية ومنظمات حكومية دولية ومؤسسات تعليمية في بلدان عديدة .

٢٨ - وقد بدأت الشعبة ، كجزء من تكثيف عملها بشأن تخفيض الطلب ، مشروعاً لانشاء النظام الدولي لتقييم اساءة استعمال المخدرات . وتقوم الشعبة بتجميع المواد ذات الصلة المتاحة في أنحاء العالم . وبدأت تنظيم اجتماع خبراء بهدف المساعدة على وضع استراتيجية شاملة .

٢٩ - وأعدت الشعبة أيضا وثائق معلومات أساسية لحلقات عمل اقليمية بشأن استخدام الموارد المجتمعية في منع اساءة استعمال المخدرات وتقليلها . وجرى الاتمال بعميد من السلطات الحكومية بهدف تحديد أماكن ومواعيد عقد هذه الحلقات في افريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي ، وللبلدان الناطقة بالاسبانية في الأمريكتين في النصف الاول من عام ١٩٨٩ .

٤٠ - وواصلت الشعبة استخدام الحاسب الالكتروني في تجهيز المعلومات الواردة من الحكومات والمصادر الرسمية الأخرى وتوسيع مصرف بيانات شامل بشأن مختلف جوانب اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . واستخدمت الحاسب الالكتروني في تجهيز تقارير العمليات الهامة لمصادرة المخدرات والمؤشرات العقلية التي تبلغ الى الشعبة وجرى اعدادها في ملخصات فعلية . وشبت أن الشكل الجديد المستخدم لهذه الملخصات أكثر فعالية من حيث التكاليف من الشكل السابق ، ويسمح بصورة أفضل باستخدام المعلومات المجمعة في الوثائق التي تُعد في اطار اجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية .

٢ - الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

٤١ - يمكن تصنيف هذا التقرير ، الذي يشمل العمل المنجز سواء في اطار ولاية المعاهدة أو قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت عنوان "مراقبة الامداد" ، الفصل الثاني من المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة اساءة استعمال المخدرات ، الأهداف من ٨ الى ١٢ .

ولاية المعاهدة

٤٢ - يُطلب من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، بموجب أحكام المعاهدة ، ضمان توفير امداد من المخدرات والمؤثرات العقلية وقصره على الكميات اللازمة للأغراض الطبية والعلمية ؛ كما يطلب منها منع الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالمخدرات . ووفقا للالتزامات المعاهدة ، تقوم الحكومات بمفعة منتظمة بتزويد الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بمعلومات عن التجارة المشروعة وحركة الاتجار غير المشروع . وتقوم الهيئة ، استنادا الى المعلومات المتاحة ، بتحليل حالة مكافحة المخدرات على مستوى العالم مع ابقاء الحكومات على علم بالحالات القائمة والمحتملة التي يمكن أن تعرض للخطر أهداف الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ (٤) واتفاقية المؤثرات العقلية ، لعام ١٩٧١ (٥) . ووجهت الهيئة انتباه الحكومات الى مواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي الامتثال للمعاهدة كما قدمت توصيات محددة من أجل التحسينات .

المخدرات

٤٣ - نظرا للداء المرضي للمراقبة الدولية للمخدرات فقد جرت التجارة في كميات ضخمة من المخدرات للأغراض المشروعة ، ولم يتحول منها الى الاتجار غير المشروع إلا الحد الأدنى . فقد امتثل معظم البلدان لمقتضيات المعاهدة وواصلت الحكومات ، استجابة لمشورة الهيئة ، تعزيز تدابير المراقبة العملية من أجل إحباط عمليات تزوير شهادات الاستيراد ، وبالتالي افشال محاولات التحويل الى أغراض غير مشروعة .

٤٤ - وقد زاد على مر السنين عبء العمل الذي تضطلع به الهيئة بموجب الولاية التي تنيطها بها المعاهدة ، ويرجع ذلك جزئيا الى العدد المتزايد من المخدرات التي توضع تحت المراقبة الدولية . وفي الاجتماع الاخير للجنة المخدرات ، أُدرجت خمسة مخدرات اضافية ضمن اتفاقية ١٩٦١ . إلا أنه نظرا لاجراء مزيد من التخفيضات في موارد الهيئة في عام ١٩٨٧ فقد اضطرت الى ارجاء الطلب الوارد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ برصد تنفيذ القرارات السابقة الرامية الى استعادة توازن مناسب بين العرض والطلب من المستحضرات الأفيونية اللازمة لتلبية الاحتياجات المشروعة ، والمحافظة على هذا التوازن ، وكذلك تخفيض المخزونات الفائضة من الخامات الأفيونية .

المؤثرات العقلية

٤٥ - على الرغم من أن عدد الاطراف في اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ قد بلغ ٩١ طرفا فقط إلا أن أغلب البلدان تمتثل على الاقل جزئيا لاحكامها . فبالإضافة الى رصد تدابير المراقبة لـ ٩٩ مادة حددتها المعاهدة ، فقد رصدت الهيئة أيضا تدابير

المراقبة الطوعية كما هو مطلوب في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والتي غالبا ما تكون استجابة لمواطن الضعف التي تحددها الهيئة .

٤٦ - وقد أدت التدابير الشاملة التي يجري تطبيقها حاليا بصورة طوعية على نطاق واسع لمراقبة المواد المدرجة في الجدول الثاني ، الى منع تحويل نحو تسعة أطنان من الميثاكوالون تمثل حوالي ٣٥ مليون وحدة جرعية ، و ١,٧ من الاطنان من الغينيتلين ، أو ما يقرب من ٢٢ مليون وحدة جرعية ، و ٧٥٠ كيلوغرام من السيكوباربيتال ، أو ما يقرب من ٧,٥ ملايين وحدة جرعية . وبالمثل فقد تم في عام ١٩٨٧ منع تحويل ما يزيد عن ستة أطنان من الميثاكوالون ، أو حوالي ٢٥ مليون وحدة جرعية ، و ١,٤ من الاطنان من الغينيتلين ، أو ما يقرب من ١٨ مليون وحدة جرعية . وفي عام ١٩٨٧ ، وإثر فرض الرقابة الدولية على الغينيتلين ، نشرت الهيئة تقييما للاحتياجات العالمية المشروعة من الغينيتلين وحثت الحكومات على الاسراع بتقرير ضوابط للصادرات وكذلك إعداد حصر للمخزونات .

٤٧ - ومن أجل تحقيق رقابة أكثر فعالية على التجارة الدولية في المواد المدرجة بالجدولين الثالث والرابع ، واستجابة للطلب الوارد في قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ و ٣٠/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ، حصلت الهيئة على معلومات من ١٣٠ بلدا ومنطقة ، مفادها أن ٧٠ بلدا على الأقل يقوم بفرض نظام لتراخيص الاستيراد/التصدير بالنسبة لهذه المواد ، وقدمت الى الهيئة بصورة طوعية احصاءات تفصيلية عن التجارة في المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع مما يزيد عن ٦٠ حكومة ، كشفت عن مواطن الضعف في ضوابط الاستيراد ونظم الابلاغ للبلدان المستوردة الأخرى . وستقوم الهيئة بتقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز الرقابة الوطنية رهنا بالموارد المتاحة .

السلائف والمواد الكيميائية المحددة المستخدمة في التصنيع غير المشروع للمخدرات
والمؤثرات العقلية

٤٨ - استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ ، الذي يطلب اجراء رصد أوثق لسلائف ومواد كيميائية محددة لا تقع داخل نطاق أحكام الاتفاقيتين ، والتي تستخدم ، مع ذلك ، بطريق غير مشروع لصنع المخدرات والمؤثرات العقلية ، قدم ٩٠ بلدا ومنطقة معلومات الى الهيئة . وقد شملت هذه المعلومات بيانات عن صناعة البلد المستورد وتجارته واحتياجاته المشروعة فضلا عن أنظمة الرقابة به ، مما يمكن الهيئة بالتالي من مساعدة البلدان المصدرة على منع توجيه هذه المواد الكيميائية الى أنشطة للصناعة غير المشروعة .

المساعدة التقنية

٤٩ - مازالت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تتلقى طلبات للمساعدة التقنية من الحكومات التي تواجه صعوبات في تطبيق أحكام معاهدات المخدرات ، لاسيما في مجال احتياجات الابلاغ وفي تنفيذ نظم المراقبة ، وقدمت مساعدة تقنية في شكل برامج تدريب أو باجراء مشاورات أو لحل مشاكل معينة في تنفيذ المعاهدة . وقد قدمت هذه المساعدة على أساس مخصص الى عدد محدد من البلدان في حدود الموارد المحدودة . وفي عام ١٩٨٨ ، نظمت حلقة دراسية تدريبية للمديرين الاقليميين لمراقبة المخدرات في الصين لمساعدة الصين على تعزيز المراقبة على المستوى الاقليمي .

٣ - صندوق الأمم المتحدة لمكافحة
إساءة استعمال المخدرات

(١) مقدمة

اتجاهات البرمجة

٥٠ - استمر خلال عام ١٩٨٨ التوسع والتكثيف الذي شهدته في السنوات الأخيرة برامج صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وبلغ مجموع ميزانية هذه السنة ٦٠,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، مما يمثل زيادة نسبتها ٥٢ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٧ ، وزيادة نسبتها ٥٢٦ في المائة ، عما كانت عليها منذ خمس سنوات مضت فقط .

٥١ - وتم توسيع نطاق أنشطة التعاون التقني ليشمل ٤٠ بلدا من خلال ٨٨ مشروعا لعمليات تنمية المناطق ، والتثقيف والإعلام الوقائيين ، وعلاج مدمني المخدرات وتأهيلهم ، وانفاذ القوانين . وبالإضافة إلى ذلك دعم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ٢٢ مشروعا تستهدف تحقيق المصلحة المشتركة لبلدان ومناطق مختلفة ، وتشمل التدريب والبحث والحلقات الدراسية وحلقات العمل .

٥٢ - ويقدم الجدول التالي تحليلا مقارنا للتطورات في أعمال صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات .

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٠	
٦٠,٤	٣٩,٨	٢١,٤	١٨,٧	١٣,٤	٩,٥	٧,٦	الميزانية المعتمدة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
٤٠	٣٥	٣١	٣٥	٣٢	١٠	١٢	عدد البلدان التي تلقت مساعدة لمشاريع مخصصة لبلد معين
١٣١	١١٥	٩٥	٦٩	٥٧	٣٨	٤٨	عدد المشاريع
٤٢	٤٥	٣٨	٤٩	٣١	٢٠	٢٢	توزيع الأموال القطاعي (بالنسبة المئوية)
٢٦	٢٨	٢٣	٢٦	٢٩	٤٦	٢٩	تخفيض العرض المتاح من المواد غير المشروعة ، بما في ذلك التنمية الريفيه والاجراءات الاجتماعية
٢٤	١٨	١٦	١٢	١١	١٠	٢٦	تعزير تدابير المراقبة
١	١	١	١	٤	٥	٢	تخفيض الطلب على المواد غير المشروعة
٤	٥	٧	٦	٨	١٠	١١	البحث
٢	٣	٥	٦	٧	٩	١٠	ترتيبات العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
							الإدارة ، تقييم البرامج

٥٢ - وتبذل بالتوازي مع هذا التوسع ، جهود لتعزير الاجراءات الادارية والتنفيذية لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وذلك من أجل تعزير فعالية البرامج . وتحقيقا لهذه الغاية ، تم اللجوء إلى ما يلي : تقديم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خدمات الدعم في إطار ترتيبات العمل التي تم التوصل إليها في شهر أيار/مايو ١٩٨٧ ، وتعزير الخبرة الفنية في مقر صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة

استعمال المخدرات في مجالي انفاذ قوانين المخدرات والعلاج وتعزيز المكاتب الميدانية في بلدان البرامج الرئيسية ؛ والاعتماد على عدد متزايد من وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ المشاريع ؛ والاشراف الوثيق على أنشطة المشاريع واستعراضها وتقييمها دوريا .

١٣١ جمع التبرعات

٥٤ - تعزز الاتجاه التصاعدي في السنوات الاخيرة في عدد ومستوى التبرعات وذلك بسبب الموارد الكبيرة التي تم تلقيها في عام ١٩٨٧ وأثناء النصف الاول من عام ١٩٨٨ .

٥٥ - وقد أتاح التبرع الذي أعلنته حكومة واحدة في العام الماضي ، وقدره ٣٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، لصندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات أن يلتزم بتنمية برامج جديدة متعددة السنوات في بوليفيا والبرازيل وكولومبيا وبيرو والمكسيك ، وأيضا في المغرب ونيجيريا والصومال والصين والهند . وقد عقدت الحكومة نفسها أربعة تبرعات اضافية في العام الحالي لبرنامج تبلغ تكلفته ٢٣٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة في منطقة البحر الكاريبي ، ولدعم الصندوق في تنمية أنشطة جديدة تبلغ تكلفتها ٢٤٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة ، ولمشروع تبلغ تكلفته ٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة في تايلند ، ولتنمية مشروع لتنمية المجتمع المحلي في بوليفيا تبلغ تكلفته ٢,١ مليون من دولارات الولايات المتحدة .

٥٦ - وتم التوصل إلى اتفاق مع بلد مانح في تموز/يوليه ١٩٨٨ ، سيتم بموجبه رصد تبرع إضافي قدره ٥,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل أنشطة انفاذ القوانين التي يظطلع بها الصندوق في الهند . وعقدت حكومة أخرى أيضا تبرعا قدره مليون واحد من دولارات الولايات المتحدة للصندوق لدعم المشاريع التي قد تظطلع بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وشعبة المخدرات . وأبدى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، بعد التبرع الذي عقده في عام ١٩٨٧ ، اعترافه أن يجدد هذا العام تبرعه بمستوى ٥٠٠ ٠٠٠ وحدة اتحاد أوروبي . وتم وضع ترتيبات لتعيين مشاريع كي تدعمها تبرعات أعلنتها ثلاث حكومات أوروبية شرقية . وتبرعت أيضا منظمة غير حكومية سويدية في عام ١٩٨٨ بمبلغ ٦٥٧ ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة للصندوق للاضطلاع بأنشطة في تايلند . وتبرعت حكومة بمبلغ ٢٣٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لتنمية البرامج في افريقيا ، في حين عقدت حكومة أخرى تبرعا لمدة ثلاث سنوات قدره ١,٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة لتنمية المختبرات في افريقيا .

(ب) حالة الخطط الرئيسية والبرامج القطرية الحالية
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥٧ - في بوليفيا ، تشمل الأنشطة الحالية ما يلي : مشروع خمسي لتنويع المزروعات وتنمية الصناعات الزراعية في منطقة يونغاس في لاباز تمت زيادة ميزانيته السي ما مجموعه ٢١,١ مليون من دولارات الولايات المتحدة ؛ والمشروع المكمل له لتنمية المجتمع المحلي والرعاية الصحية الأولية الذي تضاعفت ميزانيته من الناحية العملية فبلغ مجموعها ٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛ ومشروع لثلاث سنوات في قطاع انفاذ القوانين لدعم البرنامج الوطني لمكافحة الاتجار في المخدرات ، تمت زيادته الى مبلغ ٤,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ومشروع الثلاث سنوات الجاري تنفيذه للعلاج والتأهيل الذي تبلغ تكلفته ٢٥٨ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وقد وافق صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، من حيث المبدأ ، على دعم مشروع لسنتين ونصف في منطقة تشاباري تبلغ ميزانيته ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ويتألف من ثلاثة مشاريع فرعية هي : التنمية البديلة لتشاباري ، شق الطرق الفرعية ، وكهربة الريف . وسيدعم الصندوق أيضا مشروعا لثلاث سنوات في قطاع المشاركة والادماج في المجتمع تبلغ ميزانيته خمسة ملايين من دولارات الولايات المتحدة . وسيبدأ هذا المشروع أنشطة في يونغاس في لاباز وسيعزز تدريجيا العمليات في تشاباري . ويهدف هذا المشروع إلى أن يعالج ، بطريقة دائمة ، القيم الثقافية فيما يتعلق بإنتاج المخدرات والاتجار فيها واستهلاكها ، وذلك عن طريق ابلاغ رسائل إيجابية تلزم لخلق مواقف جديدة في هذا الاتجاه . وسيتم أيضا تخصيص مبلغ إضافي قدره ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة ، لمشروع لثلاث سنوات لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية ، وسيكمل الأنشطة المضطلع بها في يونغاس في لاباز ومنطقة تشاباري . وقد تم ربط جميع المشاريع المذكورة أعلاه باتفاق بشأن السياسات العامة تم إقراره في تموز/يوليه ١٩٨٨ بين الحكومة والصندوق ، ويتوخى التزام الحكومة بالقضاء تدريجيا على الزراعة غير المشروعة لمحصول الكوكا كشرط للحصول على الدعم من الصندوق . ويحدد الاتفاق أيضا اجراءات لرصد التقدم المحرز في تخفيض الزراعة غير المشروعة له .

٥٨ - وفي كولومبيا ، ستنتهي في نهاية عام ١٩٨٨ جميع المشاريع التي يجري تنفيذها منذ النصف الثاني من عام ١٩٨٥ في قطاعات التثقيف الوقائي والمعالجة . وقد وافق الصندوق على أن ينظر في اقتراحات اضافية يبلغ حدها الأقصى ٢٢,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، تستخدم لبرامج تنمية ريفية متكاملة ، وتمديد المشروع الجاري تنفيذه لإيجاد بديل لمحصول الكوكا والتنمية الريفية المتكاملة في مقاطعتي كاوكا ولتعزيز خدمات الوقاية والعلاج .

٥٩ - وفي إكوادور ، وافق الصندوق في النصف الأول من عام ١٩٨٨ على مشروع لثلاث سنوات تبلغ ميزانيته ١٢٧ ٣٠٥ من دولارات الولايات المتحدة للتدريب في ميداني العلاج والتأهيل . ويأتي هذا المشروع بالإضافة الى الأنشطة التي بدأ الاضطلاع بها في أواخر عام ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧ ، ويبلغ مجموع تكلفتها ٣,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مجالات التشخيص الوقائي والعلاج والتأهيل ، ومراقبة الاستعمال المشروع وغير المشروع للمخدرات ، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤشرات العقلية . وتقوم الأنشطة التي يظلع بها الصندوق على أساس مذكرة تفاهم تمت الموافقة عليها في عام ١٩٨٦ ، ووافق الصندوق بمقتضاها على برنامج تبلغ تكلفته ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة مقابل التزام الحكومة بالقضاء على زراعة محصول الكوكا غير المشروعة . وقُدِّر أثناء بعثة تقييم ، أوفدها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في شهر حزيران/يونيه ، أنه تم رصد تحقيق انجازات ايجابية بموجب هذا الالتزام . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وافق الصندوق على تقديم دعم إضافي لتوسيع نطاق الأنشطة المضطلع بها في بيرو وذلك في حدود مبلغ مالي قدره ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وفي هذا السياق ، تم إعداد مشروع لثلاث سنوات للتنمية الريفية المتكاملة وذلك لمنطقة كيلابامبا ، بمقاطعة كوزكو ، تبلغ ميزانيته ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة . وبالإضافة الى ذلك ، سيدعم الصندوق مشروعا لإيجاد بديل لمحصول الكوكا/التنمية الريفية المتكاملة في وادي هوالفا ، الذي سيضم أنشطة الصندوق المدمجة في منطقة تنغو ماريا . كما يُتوقع أن تقدم الحكومة أيضا مشروعا للوقاية ، تبلغ ميزانيته ما يقرب من ٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، كي ينظر فيه الصندوق . واستمر أيضا إحراز تقدم في إطار المشروع الحالي للعلاج والتأهيل الذي تبلغ تكلفته ٣١٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة .

٦٠ - وفي الأرجنتين ، يجري حاليا تنفيذ مشروع لسنتين للوقاية من إدمان المخدرات وإعادة تأهيل مدمنيها تبلغ تكلفته ٨٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وفي البرازيل ، بدأ برنامج خمسي متعدد القطاعات تبلغ تكلفته ١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، تم إقراره في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، بتنفيذ أول دورة تدريبية لموظفي الجمارك من ١٠ بلدان أعضاء في اتفاق أمريكا الجنوبية بشأن المخدرات والمؤشرات العقلية ؛ وتقديم معدات لوحدة مكافحة المخدرات التابعة للشرطة الاتحادية ؛ وإعداد خطة عمل مفصلة للتشخيص الوقائي ومعالجة مدمني المخدرات . ويجري إعداد خطط لتطوير برنامج شامل في المكسيك . وفي باراغواي ، يستمر إحراز تقدم في إطار مشروع الوقاية الذي تبلغ تكلفته ١٩٦ ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وفي

منطقة البحر الكاريبي ، وافق صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات على مشروع لسنتين تبلغ تكلفته ٢٣٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لتطوير أنشطة مكافحة المخدرات في المنطقة . ويقع مقر هذا المشروع في بريدجتاون ، في بربادوس ، وسيضم أيضا رمد إنشاء الشبكة السلوكية واللاسلكية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى لمكافحة المخدرات وأنشطة إنفاذ القوانين ذات الصلة . وفي جزر البهاما ، يدعم الصندوق في الوقت الراهن مشروعاً لسنتين تبلغ تكلفته ٥٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة للترويج لبرامج التثقيف الوقائي .

١٢١ آسيا والمحيط الهادئ

٦١ - نظراً لتزايد خطر الإتجار غير المشروع في المخدرات وإدمانها في بنغلاديش ، عُقدت في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ أول حلقة عمل وطنية معنية بإساءة استعمال المخدرات ، بدعم من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وقد أتاح هذا الفرصة لتقييم نطاق المساعدة التي سيقدمها الصندوق ، ويُتوقع أن تتم الموافقة على مشروع في عام ١٩٨٨ يشمل مجالات تقييم إساءة استعمال المخدرات ، والتثقيف الوقائي والوعي الجماهيري ، وعلاج المدمنين وتأهيلهم .

٦٢ - وقد وصلت المساعدة التي يقدمها الصندوق الى بورما ، وهي برنامج خمسي (١٩٨٦ - ١٩٩٠) ، تبلغ تكلفته ١٠,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، الى منتصفها في عام ١٩٨٨ . وبناء على ذلك ، سيتم قرب نهاية العام الحالي إعداد استعراض منتصف المدة له . وتم تسجيل إحراز تقدم في جميع القطاعات السبعة في البرنامج وهي : الزراعة ، وتربية الحيوان ، والصحة ، والتأهيل الاجتماعي ، والتعليم والإعلام ، وإنفاذ القوانين . وواصلت الحكومة التزامها الموازي بإبادة زراعة الخشخاش وذلك باتخاذ تدابير شاملة لمكافحتها .

٦٣ - وبدأ في عام ١٩٨٨ تنفيذ مشروع لثلاث سنوات ، تبلغ تكلفته ٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة ، في الصين ، للمساعدة على مكافحة الإتجار في المخدرات في مقاطعات يونان ، المتاخمة لبورما وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ولمساعدة الحكومة على منع إساءة استعمال المخدرات والعلاج . وستحقق الأهداف الرئيسية للمشروع ، في المقام الأول ، عن طريق تعزيز قدرات المراقبة لدى سلطات الجمارك والشرطة .

٦٤ - وعقب إيفاد الصندوق بعثة الى الهند في شهر آذار/مارس ١٩٨٨ ، تم وضع خطة خمسية رئيسية تبلغ تكلفتها ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بمشاريع تهدف

الى تعزيز تدابير إنفاذ القوانين ، وإقامة نظام ملائم لرفع مستوى الوعي العام ، وتشجيع الخدمات الصحية لمدمني المخدرات وتحسين تقنيات المختبرات . ومن المتوقع أن يبدأ الإضطلاع بالأنشطة في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ .

٦٥ - وأوفد الصندوق خلال عام ١٩٨٨ ثلاث بعثات الى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وذلك من أجل دراسة إمكانية تجديد المساعدة التي يقدمها الصندوق لذلك البلد ، ولوضع تفاصيل مشروع للتنمية الريفية المتكاملة في مناطق زراعة الخشخاش في مقاطعة موونغ هوم . ومن المرتقب أن يبدأ هذا المشروع في أوائل عام ١٩٨٩ . وقد ازدادت في عام ١٩٨٨ سرعة تنفيذ مشاريع صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في ماليزيا ؛ ومن المقرر أن تنجز في عام ١٩٩٠ ثلاثة مشاريع بشأن إنفاذ القوانين (٥٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) والتثقيف الوقائي (٤٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) . وتُجرى مشاورات مع حكومة نيبال فيما يتعلق بمشروع مقترح لثلاث سنوات (٣٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) يهدف الى وقف إساءة استعمال المخدرات ومعالجة مدمنيها والسيطرة عليها . وبدأ في عام ١٩٨٨ تنفيذ مشروع لثلاث سنوات (٣٠٨ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) لمساعدة حكومة سري لانكا لتقليل الطلب على المخدرات .

٦٦ - وازداد في عام ١٩٨٨ تعزيز التزام الصندوق بدعم حكومة تايلند في الجهود التي تبذلها للقضاء على إنتاج الأفيون ومعالجة مشاكل الإنتاج في المخدرات وإدماجها ، وذلك بوضع الصيغة النهائية للخطة الرئيسية الثانية . وبموجب هذه الخطة ، سيتم تنفيذ مشاريع لتنمية المرتفعات في بقية مناطق زراعة الخشخاش . وسيستكمل هذا مشاريع تنمية المرتفعات التي يجري بالفعل تنفيذها في إطار الخطة الرئيسية الأولى ، بما في ذلك المشاريع الأربعة الجارية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ومشروع خامس يدعمه الصندوق يُتوقع أن يبدأ عما قريب . وتبلغ مساهمة الصندوق في هذه المشاريع الخمسة ١٦,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وتعالج ستة مشاريع أخرى للصندوق في تايلند ، تبلغ تكلفتها ١,٧٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، مشاكل علاج مدمني المخدرات وتأهيلهم ، مع ما يتصل بذلك من تدريب وبحوث تطبيقية .

٦٧ - واتخذ صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات مبادرات عديدة في السنة الماضية لتعزيز التعاون الإقليمي . وعُقدت في تشيانغماي ، بتايلند ، أول حلقة دراسية معنية بالاستعاضة عن زراعة الخشخاش ، وذلك بتمويل من البرنامج المشترك

بين البلدان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقد حضر هذه الحلقة الدراسية خبراء ومسؤولون من باكستان وبورما وتايلند والصين . وتجري متابعتها بسلسلة من الجولات الدراسية فيما بين بلدان المنطقة وبعقد حلقات دراسية أخرى في وقت لاحق . ويُعقد الأمل على أن تحضر أيضا بلدان مجاورة أخرى حلقات دراسية تُعقد في المستقبل . وفي عام ١٩٨٨ قام الصندوق بتمويل أحداث اقليمية للتدريب على مكافحة المخدرات نظمها برنامج مكافحة إساءة استعمال المخدرات في مكتب خطة كولومبو . وتم أيضا تقديم الدعم للاتحاد البريدي العالمي لتنظيم دورة تدريبية اقليمية لوكلاء البريد للكشف عن الطرود التي تحتوي على مخدرات .

٦٨ - وبالإضافة إلى ذلك ، واصل الصندوق دعمه لعقد اجتماع رؤساء الأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات لآسيا والمحيط الهادئ ، وستعقد الدورة الرابعة عشرة في تايلند في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ .

١٣١ الشرق الأدنى والشرق الأوسط

٦٩ - أقام صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات اتصالات مع منسق برامج مساعدة الأمم المتحدة الإنسانية والاقتصادية لافغانستان ، وذلك بالنظر إلى وجود آفاق لتنفيذ برنامج كبير لإعادة التوطين والتأهيل في المناطق التي يُزرع فيها الخشخاش في البلد . وفي الوقت نفسه ، اعتمد في عام ١٩٨٨ مشروع تبلغ تكلفته ٥٠ ٠٠٠ دولار لمواصلة الأعمال المتعلقة بمعالجة المتكلمين على المخدرات وبإجراء دراسات وبائية في منطقة كابول .

٧٠ - وعلى اثر استكمال مشروع لثلاث سنوات يتعلق بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في قبرص بتكلفة قدرها ٣٣٩ ٠٠٠ دولار ، وافق الصندوق على تمديد المشروع لفترة سنتين بميزانية قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ دولار وذلك بهدف تعزيز قدرات فرقة شرطة المخدرات وقسم التحريات الجمركية بالنسبة لإنفاذ قوانين المخدرات . وقد بدأ في مصر ، في عام ١٩٨٨ ، مشروع لعام واحد وتكلفته ٢٥٠ ٠٠٠ دولار لدعم أعمال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وتمت الموافقة في عام ١٩٨٨ على مشروع للأردن مدته سنتان وتكلفته ٦٠٠ ٠٠٠ دولار .

٧١ - وفي باكستان ، مرت سنتان على بدء تنفيذ مشروع التنمية الريفيه في مقاطعتي دير ، وهو مشروع تبلغ تكلفته ٢٠ مليون دولار ، وبذلك تكون الفترة المتبقية للمشروع هي ثلاث سنوات . وتقوم وحدة التطوير الخاصة التابعة للحكومة الإقليمية ، بالاشتراك

مع صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، بإعداد مقترحات تفصيلية لمشاريع التنمية الريفيه في أجزاء أخرى من الإقليم الحدودي الشمالي الغربي ، وخاصة بالنسبة لوكالة محمد القبليه ووكالة باجور القبليه . واستمر العمل أيضا في مشاريع في باكستان في مجالات إنفاذ القوانين والتعليم الوقائي والمعالجة . ونظرا لزيادة إدمان الهيروين في السنوات الأخيرة ، وافق الصندوق على الإسراع في تنفيذ مشروع التعليم الوقائي الذي تبلغ ميزانيته ٦٨٠ ٠٠٠ دولار ومشروع المعالجة الذي تبلغ ميزانيته ٥٦٠ ٠٠٠ دولار . وسيستكمل المشروعان ، إلى حد كبير ، في عام ١٩٨٨ وبذلك تكون مدة المشروعين قد أصبحت ثلاث سنوات بدلا من خمس سنوات كما كان مخططا أصلا . ويجري النظر في زيادة الدعم ، وخاصة بالنسبة للتعليم الوقائي . وقد اعتمد أيضا ، في عام ١٩٨٨ ، مشروع جديد لإنفاذ القوانين بميزانية قدرها ٢٥٠ ٠٠٠ دولار ، وذلك بهدف تعزيز القدرة التنفيذية لهيئة مراقبة المخدرات في باكستان في مناطق حدودية مختارة .

٧٢ - وباستكمال مشروع مدته سبع سنوات وتكلفته ٥,٩ ملايين دولار في تركيا ، وهو مشروع أقيمت في إطاره ، بنجاح ، شبكة اتصالات كي تستخدمها قوة الدرك في ٢١ مقاطعة على طول الطرق الرئيسية المستخدمة في الاتجار بالمخدرات ، وافق صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في حزيران/يونيه ١٩٨٨ على مشروع لسنة واحسدة تكلفته ٣٢٠ ٠٠٠ دولار لتزويد وكالات حكومية مختلفة بمعدات للمراقبة والاتصال ، وكذلك لتنظيم جولات دراسية لموظفين من الجمارك ومن وزارة الصحة .

١٤١ افريقيا

٧٣ - استمر توسيع نطاق البرامج في المنطقة الافريقية . وقد أوفدت بعثات إلى المغرب لإعداد برنامج قطري تكلفته ٢,٦ مليون دولار ويشمل مبادرة في مناطق زراعة القنب في الجبال الشمالية . واستمر ، أيضا ، التخطيط لوضع برامج جديدة في مصر ونيجيريا . وقد أوفدت في عام ١٩٨٨ بعثات إلى جمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، وسيراليون ، وغينيا ، وكينيا ، ونيجيريا ، وأسفرت هذه البعثات جميعها عن إعداد وشائق مشروع لتقديم المساعدة الممكنة من الصندوق إلى تلك البلدان . ولا يزال يجري تخطيط مشاريع إضافية لكل من زائير والصومال وملاوي ، بينما بدأ تشغيل مشاريع جديدة في السنغال والسودان وكوت ديفوار وموريتانيا ونيجيريا . وقد استمرت في كل من بنين والسنغال والكونغو المشاريع التي بدأ العمل فيها قبل عام ١٩٨٨ .

٧٤ - واضطلع أيضا بعدد من المبادرات الإقليمية ، إذ تتلقى خمسة بلدان المساعدة

في تعزيز مختبرات المخدرات الوطنية في افريقيا وذلك من بين ١٩ بلدا من البلدان المقرر تقديم المساعدة لها على مدى فترة ثلاث سنوات . وستعقد في تشرين الأول/أكتوبر حلقة دراسية لتخطيط البرامج لإثني عشر بلدا من بلدان غرب افريقيا ، بينما يجري وضع خطط لعقد دورة عمل وتخطيط خاصة في كانون الأول/ديسمبر عن مراقبة المؤثرات العقلية . وتشمل المبادرات التدريبية الإقليمية برامج لأفراد من بلدان شرق افريقيا الناطقة بالانكليزية ومختصين بخفض الطلب على المخدرات ولمجموعة مماثلة من بلدان غرب افريقيا الناطقة بالفرنسية ، بالإضافة إلى برنامج تنشيطي لإخصائيين من بلدان غرب افريقيا الناطقة بالانكليزية . وهناك في مرحلة التنفيذ مشروع لتقديم المساعدة لتحسين التشريعات . وقدم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، أيضا ، دعما للاجتماع الذي نظّمته شعبة المخدرات للأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ، وهو الاجتماع الذي عقد في داكار في نيسان/ابريل ١٩٨٨ .

٤ - مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية

٧٥ - خلال الفترة التي يشملها التقرير ، بدأ فرع منع الجريمة والقضاء الجنائي الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (عام ١٩٩٠) ، وهي الأعمال التي شملت عقد خمسة اجتماعات تحضيرية إقليمية (انظر : AC/CONF.144/IPM. 1-5) . وقد قدمت في ثلاثة من هذه الاجتماعات الخمسة توصيات بشأن التعاون الدولي في مجال مراقبة المخدرات .

٧٦ - وأشار تقرير الاجتماع التحضيري الإقليمي عن الموضوع ١ من بند جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر الثامن ، وهو "منع الجريمة والقضاء الجنائي في سياق التنمية : واقع التعاون الدولي وآفاقه" (A/CONF.144/IPM.1) ، إلى أن الخطر المروع للاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية يُعدُّ من أبعث أشكال الجريمة التي تواجهها البشرية . وأوصى التقرير ، بدافع من القلق إزاء استمرار هذه الظاهرة دون نقصان على الرغم من جميع الجهود المبذولة ، بالفعل ، على الأصدء الوطنية والإقليمية والدولية ، بأن تولى الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات مزيدا من الاهتمام للدور الأساسي الذي تقوم به أنظمة منع الجريمة والقضاء الجنائي في جميع الخطط والبرامج التي تضعها الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وكذلك بتعزيز الجهود الراهنة التي تُبذل في هذا الصدد .

٧٧ - وقد ركّز الاجتماع التحضيري الإقليمي بشأن الموضوع الثالث وهو "الإجراءات الفعالة الوطنية والدولية ضد الجريمة المنظمة والانشطة الإجرامية الإرهابية"

(الوشيفة A/CONF.144/IPM.2) أعماله على كيفية تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة . ونظر الاجتماع أيضا في مقترحات قدمتها الحلقة الدراسية الدولية بشأن سياسات واستراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة ، وهي الحلقة التي عقدت في جامعة نيومكسيكو بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ٨ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . كما أن الاجتماع الاقليمي قد أحاط علما بمشروعين جديدين لمعاهدتين نموذجيتين للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية ، وعن تسليم المجرمين ، وهما مشروعان من المقرر أن ينظر فيهما المؤتمر الثامن بعد أن تستعرضهما لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومكافحتها في دورتها العاشرة (فيينا ، ٢٢ - ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٨) .

٧٨ - ونظر الاجتماع التحضيري الاقليمي بشأن الموضوع الرابع وهو "منع الجنوح وقضاء الاحداث وحماية النشء: نهج السياسة واتجاهاتها" في المسببات والظواهر والتدابير الوقائية للسلوك الجانح الذي يشمل إساءة استعمال المخدرات . وقد أعد الاجتماع مشروعين لمكين جديدين كي تنظر فيهما لجنة منع الجريمة ومكافحتها ، وليعتمدهما المؤتمر الثامن إذا أمكن . ومشروع المبادئ التوجيهية لمنع جنوح الاحداث ، الذي وضعتة الأمم المتحدة ، وكذلك مشروع حماية الاحداث المحرومين من حريتهم ، لهما علاقة مباشرة بعلاج مدمني المخدرات وفقا للأهداف المحددة في إطار "المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات" .

٧٩ - وقد نظر ، أيضا ، في الاهداف التي حددها "إطار المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات" الاجتماع الدولي للخبراء المعني بالأمم المتحدة وإنفاذ القوانين : دور القضاء الجنائي ووكالات إنفاذ القوانين في المحافظة على الأمن العام والسلام الاجتماعي ، الذي عقد في بادن بالنمسا في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة في فيينا وبالتعاون مع تحالف المنظمات غير الحكومية المعنية بمنع الجريمة والقضاء الجنائي ، القائم في فيينا . كما اشتركت في رعاية الاجتماع حكومة مقاطعة النمسا السفلى ومدينة بادن . وقد ناقش الاجتماع المسائل المختلفة المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات وإنفاذ القوانين وذلك كمتابعة للمؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وقد انعكست توصيات الاجتماع في التقارير المختلفة التي قدمت إلى لجنة منع الجريمة ومكافحتها في إطار البند ٤ من جدول أعمالها .

٨٠ - كذلك فإن اللجنة ، بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر الثامن ، قد نظرت في دورتها العاشرة في تقرير للأمين العام عن مقترحات تتعلق بتنسيق العمل الدولي لمكافحة أشكال الإجرام المحددة في "خطة العمل المتبادلة" (الوثيقة E/AC.57/1988/16) . ويتضمن التقرير تحليلاً للإجراءات الدولية لمكافحة انتشار إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، كما يتضمن تدابير لتعزيز هذه الإجراءات .

٨١ - وسوف يوجه انتباه الاجتماعات التحضيرية الإقليمية الخمسة التي ستعقد في عام ١٩٨٩ إلى توصيات اللجنة المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة الثامن وذلك بغية تعزيز الإجراءات الدولية في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات في سياق منع الجريمة والقضاء الجنائي .

٨٢ - وأخيراً فإن فرع منع الجريمة والقضاء الجنائي قد قام ، من خلال الخدمات الاستشارية الإقليمية التي قدمها بالتعاون مع إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، بمواصلة تقديم المشورة التي طلبتها البلدان بشأن مختلف المسائل المتعلقة بمنع إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ومكافحتها .

٥ - معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي

٨٣ - نشر معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي في شباط/فبراير ١٩٨٨ كتاباً جديداً بعنوان "المخدرات والعقاب" . وهذا الكتاب هو النتاج النهائي للدراسة الاستقصائية الدولية المعنية بالإجراءات الجنائية المتصلة بالمخدرات ، التي اضطلع بها المعهد لتقديمها إلى المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . ويقدم هذا الكتاب صورة مستكملة للأحكام الجنائية المطبقة على الجرائم المتصلة بالمخدرات في ٣١ بلداً من مناطق مختلفة . كما يقدم معلومات عن الأحكام والاتجاهات السائدة في السياسة الجنائية ؛ حيث يسلط الضوء على ظهور اتجاهين بارزين متبادلي التأثير في ميدان التشريعات الجنائية المتصلة بالمخدرات ؛ فالاتجاه الأول يدعو إلى إحداث تغييرات مستمرة وسريعة في الأحكام القانونية ، أما الاتجاه الثاني فيدعو إلى التخلي عن بعض مبادئ القانون الجنائي المقبولة بوجه عام من جميع دول المجتمع الدولي إلا قليلاً . والاتجاه الأول ، الذي يحتمل أن يفسره الطابع الدينامي لظاهرة إساءة استعمال المخدرات وتعمدها ، يعمل ، فيما يبدو ، على إيجاد

حالة عدم استقرار في السياسة الجنائية المتصلة بالمخدرات ، مما يعمل بدوره ، فيما يبدو ، على تشجيع الاتجاه الثاني الذي قد تترتب عليه نتائج معاكسة بعيدة المدى بالنسبة لنظم القضاء الجنائي . وحالات التخلي عن المبادئ العامة تتجلى ، في أوضح صورها ، في التشريعات التي تُسنّ خصيما لعلاج مشكلة المخدرات ، حيث تمس القواعد الفنية والاجرائية على السواء .

٨٤ - وفي يومي ١٨ و ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، عقدت في جنيف مشاوراة بين منظمة الصحة العالمية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي بشأن زيادة تحديد مفهوم المشروع الذي قدم عنه تقرير سابق ، والذي يستهدف إعداد مبادئ توجيهية لنظم المعلومات الوطنية المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات (انظر الوثيقة A/42/658 ، الفقرات ٧٤ - ٨٠) . واذا ما نفذ هذا المشروع ، فإنه قد يكون بمثابة استجابة مناسبة للنداء الوارد في الفصلين الأول والرابع من المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات . وقد تم التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ على أهداف المشروع والنتائج التي يجب أن يحققها . وفي الوقت ذاته ، ارتئي أيضا ضرورة مراعاة الآثار التي يحتمل أن تترتب في المشروع على قرار لجنة المخدرات ٢ (د ١ - ١٠) المتعلق بإنشاء نظام دولي لتقييم إساءة استعمال المخدرات . ويجري حاليا الشروع في اجراء مشاورات بشأن هذه المسألة مع شعبة المخدرات .

٨٥ - وفي إطار الهدف ٣٤ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، طُلب إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي ومنظمة الصحة العالمية النظر في موضوع إعداد مبادئ توجيهية لعلاج المجرمين من مدمني المخدرات . وفي حين أن المعهد لا يمتلك في الوقت الحاضر الموارد اللازمة لتنفيذ هذا الطلب ، فإن من الممكن النظر في أمر إجراء دراسة استقصائية للأطر القانونية المعيارية لرعاية هؤلاء المجرمين وعلاجهم . ومن الممكن أن يصبح هذا نشاطا تكميليا لمشروع يتعلق ب "سبل علاج المجرمين المصابين بأمراض عقلية" ، يجري التماس تمويله ؛ واذا ما نفذ ، فسيكون مشروعا مشتركا بين المعهد ومنظمة الصحة العالمية . ولعل من الممكن بالنسبة لاداة متوخاة لجمع المعلومات في إطار المشروع أن يوسّع نطاقها ليشمل فرعا عن المجرمين المتصلين بالمخدرات .

٦ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨٦ - إن اشتراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأنشطة المتمثلة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات يندرج ، بوجه عام ، تحت ثلاث فئات : (أ) التمويل الفعلي للمشاريع من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو من غيره من المصادر ، بما في ذلك تقاسم التكاليف عن طريق البرنامج ؛ (ب) قيام مكتب خدمات المشاريع بتنفيذ المشاريع الممولة من موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو من غيره من الصناديق ، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ؛ (ج) تقديم الدعم عن طريق شبكة مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الميدانية ، وكذلك عن طريق وحدات المقر ، لتيسير تنفيذ أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتمثلة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، ولتشجيع الاتصال والتنسيق بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني .

٨٧ - كذلك ، فإن الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ما زال مستمرا بصورة مثمرة في إطار الاتفاق الذي وقعه في عام ١٩٨٧ مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي للصندوق . ويجمع هذا الاتفاق أدوار المنظمين ، ولا سيما العلاقة بين ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيمين ومستشاري الصندوق الميدانيين . ويتولى مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ المشاريع الممولة من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات .

المشاريع الإقليمية

٨٨ - قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في إطار برنامجه الإقليمي ، مبلغ ١٢٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي لتمويل مشروع بحثي بعنوان "إساءة استعمال المخدرات في سياق التنمية : الوقاية والعلاج والتأهيل" . وقد قام المعهد بنشر التقرير المتعلق بهذا البحث وورّعه على نطاق واسع .

المشاريع الإقليمية والقطرية

٨٩ - تتركز أنشطة البرامج في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات في المناطق الجغرافية ، كما كان العهد بها ، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

آسيا والمحيط الهادئ

٩٠ - هناك أربعة مشاريع إقليمية في طور التشغيل ، خصص منها ثلاثة مشاريع لمنطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا دون الإقليمية . ويوفر أحد هذه المشاريع (RAS/85/007) التدريب على نهج وتقنيات علاج مدمني المخدرات وتأهيلهم لسته من رؤساء الوكالات الوطنية المعنية بمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، و ١٨ من مخططي البرامج المتعلقة بالمخدرات ، و ١٨ من الفنيين العاملين في مجال التأهيل المتعلق بالمخدرات . ويخص المشروع الثاني (RAS/85/018) لتقديم دورة تدريبية في مجال إنفاذ القوانين لتدريب ضباط مكافحة المخدرات من مستوى الإدارة الوسطى . ويخص المشروع الثالث (RAS/86/112) لتدريب العاملين في مجال انفاذ القوانين المتعلقة بمكافحة المخدرات على أساليب الكشف عن المخدرات . أما المشروع الرابع (RAS/87/003) فمخصص لأمن الملاحة الجوية ، حيث تقدم في إطاره الخدمات الاستشارية والتدريب والمعدات اللازمة للتقليل من احتمالات التدخل غير القانوني فسي الطيران المدني والاتجار غير المشروع بالمخدرات .

٩١ - وعلى الصعيد الوطني ، تم في اندونيسيا الانتهاء ، بصورة مرضية ، من تنفيذ مشروع يستهدف تقليل الطلب على المخدرات ، حيث تحققت نتائجه إلى حد بعيد . وفي سري لانكا ، وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، على تنفيذ مشروع لإضفاء الطابع المؤسسي على نظام لرصد اتجاهات إساءة استعمال المخدرات وإقامة نظام للإنذار المبكر لتحقيق استجابة برنامجية مبكرة . وفي تايلند ، يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في تمويل مشروع للتنمية الريفية المتكاملة يستهدف الاستعاضة عن زراعة الأفيون والخشخاش بانتاج الأغذية والمحاصيل النقدية . ويقوم مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور الوكالة المتعاونة في هذا المشروع الذي تنفذه الحكومة .

امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٩٢ - يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم الإداري عن طريق مكاتبه الميدانية إلى برامج مكافحة إساءة استعمال المخدرات المنفذة في المنطقة بدعم من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . فضلا عن ذلك ، يقوم مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور الوكالة المنفذة للمشاريع الممولة من الصندوق في اكوادور ، باراغواي ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، كولومبيا ، وكذلك في بربادوس .

مناطق أخرى

٩٣ - لا يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً بتنفيذ مشاريع متصلة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات في مناطق افريقيا والدول العربية واوروبا . إلا أن بعض الحكومات العربية التمت ، في الاجتماع الحكومي الدولي العربي الإقليمي المعقود في المغرب في آذار/مارس ١٩٨٨ ، المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات . وقد اتصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات من أجل الحصول على معلومات أساسية عن هذا الموضوع ، ومن أجل صياغة مشروع وثيقة مشاريع للمنطقة العربية .

٧ - برنامج الاغذية العالمي

٩٤ - إن مشاريع تقديم المعونة الغذائية ، من النوع الذي يقدمه برنامج الاغذية العالمي ، وهو المؤسسة المتعددة الاطراف التابعة للأمم المتحدة والمعنية بتقديم المعونة الغذائية ، يمكن أن تساند الجهود الوطنية والدولية المبذولة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، على الرغم من أن النطاق العام لتقديم المعونة الغذائية لهذا الغرض محدود . وحتى اليوم ، فإن الشكل الرئيسي للمعونة الغذائية المقدمة من برنامج الاغذية العالمي في هذا المجال يُقدّم لدعم مشاريع التنمية الريفية المتكاملة التي تستهدف الاستعاضة عن زراعة الخشخاش غير المشروعة بغيره من المحاصيل الزراعية . ويمكن للمعونة الغذائية المقدمة من برنامج الاغذية العالمي أن تحقق غرضين ؛ إذ يمكنها توفير حصص غذائية تكميلية للمزارعين المحليين المشتركين في المشروع ، أو تمويل تكاليف اليد العاملة ؛ كما يمكنها مساندة التدابير المتعلقة بإنفاذ القوانين . وفي الوقت الحاضر ، فإن ما يسمى بالشرط المتعلق بالخشخاش (الموضوع بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات) هو محور الاهتمام الرئيسي لمساهمة برنامج الاغذية العالمي في مراقبة الإساءة الدولية لاستعمال المخدرات . ويجري حالياً تنفيذ ترتيبات من هذا النوع في منطقة الحدود الشمالية - الغربية لباكستان ، حيث يتولى برنامج الاغذية العالمي حالياً تنفيذ ثلاثة مشاريع . وفي حين أن الشروط المتعلقة بالخشخاش لا يقصد منها بالتحديد أن تكون بمثابة مشاريع لاستبدال المحاصيل ، فإنها تنطوي على عامل تشبيط محدد لإنشاء المشتركين في المشروع عن مواصلة زراعة المحاصيل غير المشروعة . وتضم هذه المشاريع تقديم المساعدة الى مستجمعات الأمطار في منطقتي "تاربيلا" و "مانغلا" (١٩,٣ من ملايين دولارات الولايات المتحدة) . وتنفيذ الأشغال المتصلة بالتنمية الريفية في منطقة الحدود الشمالية - الغربية (٢٠,٦ من ملايين دولارات الولايات

المتحدة) ، وتنظيم استغلال مستجمعات الأمطار في منطقتي "دير" و "سوات" (٥,٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة) . ويمثل الدعم الحكومي عنصراً رئيسياً لضمان نجاح الشرط المتعلق بالخشخاش .

٨ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٩٥ - وجهت الدول الاعضاء والدول الاعضاء المعاونة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأقاليمها ، إقراراً منها بتزايد حدة مشكلة إساءة استعمال المخدرات في المنطقة ، طلبات متزايدة القوة الى الامانة لمساعدتها في صياغة نهج تنفيذية قابلة للتطبيق تجاه حل المشكلة من حيث الطلب . وهذه التوجيهات صادرة عن محافل حكومية دولية مختلفة ، منها لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة (١٩٨٢) ، والمؤتمر الوزاري الثالث لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية (١٩٨٥) ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دوراتها من الحادية والأربعين الى الرابعة والأربعين (من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٨٨) . وقد وافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، في دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في بانكوك في نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، على مجموعة متكاملة محددة من برامج العمل المقترحة المتعلقة بالشروع في تنفيذ أنشطة متصلة بتقليل الطلب على المخدرات ؛ وقد أُعيد تأكيد ذلك في الدورة الرابعة والأربعين المعقودة في عام ١٩٨٨ .

٩٦ - وكانت النتيجة الرئيسية التي تمخض عنها المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها هي اعتماد مخطط شامل متعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات . وفي إطار ستة من الاهداف الـ ١٤ الواردة في المخطط الشامل والمعنية بتقليل الطلب على المخدرات ، يُقترح اتخاذ إجراءات من جانب اللجان الاقليمية . أما الاتجاهات المحددة المقترحة للأنشطة فهي كما يلي : (أ) ضرورة تضمين الأنشطة الجارية المتصلة بالمعلومات بيانات عن كامل نطاق مسائل إساءة استعمال المخدرات ، لتيسير اتباع نهج متكامل تجاه مشاكل إساءة استعمال المخدرات (الفقرة ٢٧ من الهدف ١) ؛ (ب) ضرورة تضمين البرامج والمشاريع التي تتناول الفئات الضعيفة من السكان الاعتبار المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات (الفقرة ٧٢ من الهدف ٢) ؛ (ج) ضرورة إيلاء اهتمام واضح للمشاكل المتصلة بإساءة استعمال المخدرات في إطار الاعمال المتعلقة بالتنمية الريفية المتكاملة

(الفقرة ٢٢١ من الهدف ١٦) ؛ (د) ضرورة تضمين أنشطة التنمية الاجتماعية مواضيع تتصل بعلاج مسيئي استعمال المخدرات تأهيلهم (الفقرة ٢٤٥ من الهدف ٢٩) ؛ (هـ) ضرورة قيام اللجان الاقليمية بدور محافل تقييم تقدم العمل والنظر في وضع مشاريع مستقبلية في ميدان مكافحة استعمال المخدرات (الفقرة ٢٧٦ من الهدف ٢١) ؛ (و) ضرورة تضمين المشاريع التدريبية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وبالرعاية الصحية الأولية وبمجموعات خاصة من السكان عنصري العلاج والتأهيل في مجال إساءة استعمال المخدرات (الفقرة ٢٨٧ من الهدف ٢٢) .

أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

(أ) جمع المعلومات (الفقرة ٢٧ من الهدف ١ ؛ والفقرة ٢٤٥ من الهدف ٢٩ ؛ والفقرة ٢٧٦ من الهدف ٢١ ؛ والفقرة ٢٨٧ من الهدف ٢٢ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات)

٩٧ - أقامت أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، كخطوة أولى نحو تنفيذ برنامج عمل كامل استجابة لطلبات اللجنة وتوصيات المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، اتصالات مع الوكالات والبرامج والمشاريع المعنية بالوقاية والتأهيل في مجال إساءة استعمال المخدرات في المنطقة . وفلا عن ذلك ، جرى تعميم استبيان في عام ١٩٨٦ على جميع أعضاء اللجنة الاقليميين ، في محاولة لجمع معلومات مستكملة عن سياساتها وأنشطتها المتعلقة بالوقاية والتأهيل في مجال إساءة استعمال المخدرات . وقام سبعة وثلاثون بلدا بالرد على هذا الاستبيان . واستخدمت المواد الواردة في الردود في صياغة نظرة عامة على الحالة في المنطقة ، وفي وضع بعض احتمالات المتابعة ، وتحديد الوسائل الملائمة لإنشاء شبكة للمعلومات المنتظمة داخل المنطقة ، واقامة صلات دعم مع المنظمات الأخرى العاملة في الميدان . وعلى أساس هذا التحليل ، قامت أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ باعداد وتوزيع ورقتين بحثيتين ، هما "أنشطة العلاج والتأهيل المصطلح بها في مجال إساءة استعمال المخدرات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ" (ST/ESCAP/564) ، و "جمع البيانات اللازمة للعلاج والتأهيل في مجال إساءة استعمال المخدرات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ" (ST/ESCAP/584) .

(ب) جمع البيانات اللازمة للعلاج والتأهيل (الفقرة ٢٧ من الهدف ١ ؛ والفقرة ٢٧٦ من الهدف ٢١ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات)

٩٨ - ثمة نشاط ثان يجري الاضطلاع به ، هو مشروع يستهدف وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بصياغة شكل معياري لجمع البيانات وتحليلها وعرضها بشأن العلاج والتأهيل في مجال إساءة استعمال المخدرات في المنطقة . وهذا المشروع خارج عن الميزانية ، وتبلغ تكاليف تمويله ٤٣ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . ويجري تنفيذ هذا المشروع تلبية لما أُعرب عنه بوجه عام من حاجة الى توفير معلومات أكثر اكتمالا وسرعة وقابلية للمقارنة عن إساءة استعمال المخدرات . وقد عقدت حلقة عمل في بانكوك (من ١٥ الى ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٨) لإبلاغ أمانة اللجنة بما تم في هذا الصدد . وقد جرى تعميم تقرير أمانة اللجنة (ST/ESCAP/626) .

٩٩ - وقد خلصت حلقة العمل هذه الى أن جمع البيانات اللازمة للعلاج والتأهيل في مجال إساءة استعمال المخدرات في المنطقة يجب أن تكون على مستوى سمات النظام ، لا على مستوى بارامترات محددة للبيانات ، على الرغم من أن بعض المتغيرات الأساسية المشتركة للبيانات يمكن تحديدها كذلك . وتتضمن تلك السمات تفهما مماغا بصورة واضحة للطبيعة المطردة لتعاطي المخدرات ، بدءا بالاستعمال العرضي وانتهاء الاتكال الحقيقي ؛ ومجموعة من التعاريف المتفق عليها بوجه عام والتي تتماشى مع ذلك التفهم ؛ وقواعد عامة لتصميم نظم البيانات واستخدامها ؛ ومجموعة محدودة من البارامترات الأساسية المشتركة للبيانات .

١٠٠ - وأشارت الحلقة الدراسية الى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ يمكنها أن تؤدي دورا هاما في مساعدة البلدان على تحسين نظم بياناتها . فالمساعدة التي يقدمها الخبراء في مجال تصميم وإنشاء وتطوير نظم البيانات هي وسيلة ممتازة لتشجيع تقاسم المعرفة والخبرة في المنطقة على نطاق أوسع . وقد تُنشأ لجان تقنية تجتمع على فترات دورية لبحث مواضيع كاستحداث المصطلحات وتحليل وعرض البيانات واستعمال البيانات كأداة إدارية والعلاقة بين تطور المعرفة والاحتياجات من البيانات كما أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مركز جيد يتيح لها الاشراف على سلسلة متصلة من الزمالات والجولات الدراسية لتسهيل التعاون التقني في المنطقة . وقد تنظر اللجنة في إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة لتنسيق أعمال الأمم المتحدة في المنطقة في مجال إساءة استعمال المخدرات المتملة بالطلب عليها .

١٠١ - واقترح المشاركون أيضا أن تضطلع اللجنة بأنشطة موجهة الى تصميم شكل نموذجي لنظم البيانات . وعلى العموم ، ينبغي أن تدمج متابعة هذا المشروع مع المشروع

المشارك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الصحة العالمية بشأن تأهيل الذين يسيئون استعمال المخدرات (المبين أدناه) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

١٠٢ - وأوصت الحلقة الدراسية بأن يُنظر في أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في اجتماع مقبل لكبار المسؤولين الوطنيين . ويجدر بهذا الاجتماع أيضا أن ينظر في تقرير أساليب أكثر تقاربا وتكاملا لتناول مشاكل المنطقـة في إساءة استعمال المخدرات ذات الصلة بالطلب .

(ج) تحسين التأهيل (المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، الهدف ٢٩ ، الفقرة ٢٤٥ : الهدف ٢١ ، الفقرة ٣٧٦ : الهدف ٣٢ ، الفقرة ٢٨٧)

١٠٢ - ونشاط ثالث ، يجري الاضطلاع به كمشروع مشترك مع المكاتب الاقليمية للمحيط الهادئ وجنوب شرقي آسيا التابعة لمنظمة الصحة العالمية سيتضمن إجراء مقارنات متممة لتقنيات التأهيل للأشخاص الذين يسيئون استعمال المخدرات في بلدان مختارة بالمنطقة . وهو مشروع يُمول من مصادر خارجة عن الميزانية بمبلغ قدره ٤٦ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . ويستند هذا المشروع الى الاعتراف بأن برامج ومشاريع التأهيل لم تحقق بصفة عامة أهدافها . ويُتوقع أن تسهم مقارنة البرامج والمشاريع الحالية في تحديد التقنيات والوسائل الأكثر فعالية لدمج هذه التقنيات في العمليات الجارية . وقد اجتمع ممثلو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وصندوق الأمم المتحدة لمكتفحة إساءة استعمال المخدرات ومنظمة الصحة العالمية في بانكوك يومي ١٩ و٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ مناقشة هذا المشروع . وعقدت حلقة دراسية لوضع الشكل الذي تجري به الدراسة في بانكوك في الفترة من ١٦ الى ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٨ . ولا يزال تقرير هذه الحلقة قيد الاعداد .

١٠٤ - وشملت المسائل التي تمت مناقشتها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ الدور الوظيفي للمشروع في الإطار العام لأنشطة مكافحة إساءة استعمال المخدرات في المنطقة وتصميم الاجراءات القطرية . وكان من المتفق عليه ان جوانب عمليات التأهيل في المنطقـة ، التي تقع بين ازالة السمية والتأهيل المهني ، بحاجة الى تعزيزها . وكثيرا لا يكون الناس على استعداد كاف للتأهيل المهني بسبب عدم كفاية فهم الذات وضعف المهارات الاجتماعية ، وهي نفسها أمور تنجم عن إساءة استعمال المخدرات . ولاحظ المشتركون ان

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في وضع مثالي للمساعدة في تعزيز جوانب التأهيل هذه وأشار كذلك الى أن المنظمات غير الحكومية لها دور جوهري تؤديه في هذا التعزيز ، الا انه يجب تنشيطها كي تظلع بدور اكبر في النقد الذاتي والتعاون .

١٠٥ - وسيجري التكليف باجراء خمس دراسات متعمقة للتجربة القطرية في مجال التأهيل بموافقة الحكومة في بورما وتايلند وماليزيا والهند وهونغ كونغ . وستشمل هذه الدراسات منظمات حكومية وغير حكومية وغير ذلك من الجهود الخاصة . وستحاول هذه الدراسات تجاوز المادة الحالية باستخدام اللحات النافذة المكتسبة من تجارب البلدان الأخرى . وسيعد من واقع هذه الدراسات ملخص اجمالي اقليمي لمناهج التأهيل . وستمثل إحدى السمات البارزة لهذه الدراسة في رسم الخصائص التي يمكن القول بأنها خصائص مشتركة للبرامج الناجحة والخصائص التي يبدو أنها تقوم بدور في تعطيل النجاح . وستطرح اقتراحات لدمج الخصائص الناجحة وتجنب الخصائص الفاشلة في حالات اجتماعية - اقتصادية معينة في المنطقة . كما ستشير مسائل محددة لاجراء المزيد من الدراسات الاستقصائية على الصعيد الوطني والاقليمي .

(د) الوقاية من إساءة استعمال المخدرات (المخدرات الشامل المتعدد التخصصات
للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، الهدف ٣ ،
الفقرة ٧٢ : الهدف ٣١ ، الفقرة ٢٧٦ : الهدف ٣٢ ، الفقرة ٢٨٧)

١٠٦ - شمة نشاط رابع يتمثل في مشروع الوقاية من إساءة استعمال المخدرات ، وهو مشروع يمول من مصادر خارجة عن الميزانية بتكلفة قدرها ١٦٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وسيقيم هذا المشروع البرامج الجارية للوقاية من اساءة استعمال المخدرات . ويحدد العوامل المرتبطة الناجحة والعوامل المعطلة للنجاح ، ويضع مبادئ توجيهية لتخطيط وتنفيذ الوقاية من اساءة استعمال المخدرات . وستجري خمس دراسات قطرية وتعد خمس حلقات دراسية في بلدان أخرى لتصميم برامج الوقاية للبلدان المضيفة .

١٠٧ - وتشمل الأنشطة الجاري النظر فيها إعداد المواد الأساسية المتصلة بنظم اساءة استعمال المخدرات ونظم التأهيل واقتراح ان يمول هذا المشروع البالغ تكلفته ٢٠٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة من مصادر خارجة عن الميزانية وستوزع المادة في شكل كتيبين صغيرين ، يجري استكمالهما باستمرار ، في بعض اجزائهما عن طريق شبكة تنشأ لهذا الغرض .

١٠٨ - وفي تطويرها لانشطتها المتعلقة بجوانب اساءة استعمال المخدرات المتعلقة بالطلب ، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بمشاورات واسعة مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية . ومن بين تلك المنظمات منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات ومكتب خطة كولومبو . وعلاوة على ذلك جرى تمثيل اللجنة في المؤتمر الدولي والمؤتمر الدولي التاسع للمنظمات غير الحكومية لمنع اساءة استعمال المخدرات والعقاقير ، انعقد في الفترة من ٢٢ الى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ في هونغ كونغ .

(هـ) الموارد اللازمة لأنشطة مكافحة اساءة استعمال المخدرات

١٠٩ - تبلغ الموارد المالية الخارجة عن الميزانية والمتاحة حتى تاريخه لأنشطة مكافحة اساءة استعمال المخدرات ٢٥٤ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وتشمل الموارد من الموظفين حوالي نصف وقت موظف تنمية اجتماعية من الرتبة ف - ٤ ومما مجموعه تسعة أشهر من وقت مستشار أقدم . والموارد المالية بالنسبة للوقت الحالي كافية ، بالنظر الى القيود المتعلقة بالموظفين . وفي الوقت نفسه ، تدعو ولاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واحتياجات المنطقة الى اجراء أنشطة خلال السنوات القليلة القادمة أكبر بكثير مما تسمح به الموارد الحالية من الموظفين . ومن الجلي ان الاستجابة الكافية لجوانب مشكلة اساءة استعمال المخدرات المتعلقة بالطلب في المنطقة ، ولاسيما في ضوء الظروف الملحة الجديدة التي فرضها وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايذز) ، انما يتطلب على الأقل إضافة موظف واحد من الفئة الفنية ، وموظف اضافي من موظفي الدعم .

باء - الوكالات المتخصصة

١ - منظمة العمل الدولية

(أ) مقدمة

١١٠ - زادت منظمة العمل الدولية من مضاعفة الأنشطة التي تقوم عليها في مجال مكافحة اساءة استعمال المخدرات في سنة ١٩٨٨ بتنفيذ خطة عمل أقرها مجلس الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . وتقوم هذه الخطة على برنامج ذي شعبتين يتكون من العمل المجتمعي في مجال التأهيل وإعادة إدماج المدمنين الناقهين في المجتمع والمبادرات النابعة من أماكن العمل ، التي تهدف الى منع وتقليل مشاكل المخدرات والكحوليات .

١١١ - وقد وضعت الخطة متابعة "للقرار المتعلقة بتدابير مكافحة اساءة استعمال المخدرات والكحول في الحياة العملية والاجتماعية" الذي اتخذه مؤتمر العمل الدولي في دورته الثالثة والسبعين (حزيران/يونيه ١٩٨٧) . وهي تتضمن أيضا الانشطة التي يقدر المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها أن تظلع بها منظمة العمل الدولية . وتركز خطة المنظمة على مساعدة الدول الاعضاء والمنظمات في وضع السياسة والاستراتيجيات والبرامج للأشخاص المتكلمين على المخدرات ، وتدريب موظفي تأهيل مدمني المخدرات وتوسيع التعاون الاقليمي ، وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بآخر التطورات والاتجاهات . وسيجري تشجيع المبادرات النابعة من أماكن العمل ودعمها قى ثلاثة مجالات رئيسية للنشاط هي إعداد المادة التدريبية وتدريب الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم وتنفيذ برامج العمل على مستوى الوحدات سواء داخل النقابات أو المجتمعات المحلية وتقييم أثر هذه البرامج وزيادة مقل الاستجابات والمنهجيات عن طريق التحليلات المقارنة وتبادل الخبرات التابعة من مختلف الثقافات ، مع التركيز على الاحتياجات والمشاكل الخاصة بصناعات ومهن محددة .

١١٢ - ولكفالة التنفيذ الكامل لخطة العمل في حينها ، أنشئت وظيفة مستشار شؤون الكحوليات والمسائل المتعلقة بالمخدرات في (كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . ويقوم بمساعدة المستشار خبير معاون قدمته حكومة النرويج منذ نيسان/ابريل ١٩٨٨ . وقد استحدثت هذه القدرة لزيادة دعم المساعدة والمشورة التقنية التي توفرها منظمة العمل الدولية من خلال شبكة المكاتب الاقليمية ومكاتب المناطق بخدمات مستشاري التأهيل المهني في آسيا وافريقيا والشرق الأوسط وامريكا اللاتينية . وقد حدا التوسع في أنشطة مكافحة اساءة استعمال المخدرات التي يظلع بها مكتب العمل الدولي وزيادة الاهتمام بهذا الموضوع من جانب الشركاء الاجتماعيين للمكتب ، الى أن يقترح "المخدرات والكحول : دور ومسؤولية منظمة العمل الدولية" كأحد مواضيع المناقشة العامة التي يمكن ادراجها على جدول أعمال الدورة السابعة والسبعين (١٩٩٠) لمؤتمر العمل الدولي . وقد أعد تقرير مفصل لكي يستعرضه مجلس الادارة ويتخذ قرارا بشأنه في دورته ٢٤١ التي يتعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

(ب) تنفيذ البرنامج

١١' منع الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية والحد منه
(الخصم الأول من المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في
ميدان مكافحة اساءة استعمال المخدرات)

(١) منع اساءة استعمال المخدرات في مكان العمل (الهدف ٤)

١١٣ - في إطار البرنامج الجاري لمنظمة العمل الدولية ، واستجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ ، جرى العمل بقوة في نشر وتطبيق ما تضمنته مجموعة مواد وسائط الإعلام المتعددة بشأن "وسائل مواجهة مشاكل المخدرات والكحول في مكان العمل" وموجز ظروف العمل : "الكحول والمخدرات : برامج مساعدة العمال" (المجلد ٦ ، العدد ١ ، ١٩٨٧) . ويتمثل الهدف من ذلك في مساعدة المؤسسات على وضع برامج عمل على مستوى الوحدة تهدف الى منع وتقليل مشاكل المخدرات والكحول . وقد وزعت كتيبات ترويجية كما عرضت مجموعة المواد الإعلامية والموجز في مؤتمرات مختلفة وقدمت في حلقات دراسية متخصصة في موضوع المخدرات أو تتناول مختلف جوانب ادارة شؤون الموظفين والصحة والرعاية . وقد شملت هذه ، من بين ما شملت ، قسم الاعمال التجارية والصناعية للمؤتمر الدولي الـ ٢٥ المعني بإدمان الكحوليات والاتكال على المخدرات ، المعقود في أوغلو في الفترة من ٣١ تموز/يوليه الى ٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، والمؤتمر المعني بالكحول والعمل المعقود في امستردام في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ .

١١٤ - ومن الأنشطة التي ركزت عليها منظمة العمل الدولية في سنة ١٩٨٨ تنظيم حملة تشقيفية عن المخدرات والكحول تدمج في برنامج عام لتشقيف العمال . وقد تم بمساعدة مالية من صندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات إعداد نشرة فنية محددة تستهدف العمال فضلا عن مادة لإلقاء محاضرة عن المشاكل المرتبطة باستعمال المخدرات والكحول في مكان العمل ، وذلك باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية . وسوف تستخدم هذه النشرة ومادة المحاضرة في حلقات دراسية وحلقات عمل ودورات تدريبية مختلفة بواسطة فرع تشقيف العمال التابع لمنظمة العمل الدولية . وقد أقيمت محاضرات في عدد من الحلقات الدراسية لتشقيف العمال بما في ذلك الدورة التدريبية للنقابيين الاسبانيين المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٨ . ومبادرة أخرى هي المساعدة المقدمة الى الاتحاد الوطني الباكستاني لعمال النقل بمشاركة المستشاريين الاقليميين المعنيين بالمخدرات والتابعين لمنظمة العمل الدولية ، في الحلقة الدراسية الوطنية المتعلقة بوقاية العمال من المخدرات وآثارها على عمال النقل ، المعقودة في كراتشي في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ .

١١٥ - وأوفدت في عام ١٩٨٨ بعثات لتقصي الحقائق وبعثات تحضيرية مشتركة بين منظمة العمل الدولية والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، الى باكستان وتايلاند وسري لانكا

والفلبين وماليزيا والهند ، لتحديد الاحتياجات ، وإعداد مشروع للمساعدة التقنية ، لمكافحة مشاكل المخدرات والكحوليات التي يواجهها العمال في تلك البلدان . وقد أبدى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، من ناحية المبدأ الاهتمام بدعم هذا الاقتراح . وستشارك أفرقة ثلاثية من البلدان المستهدفة في حلقة عمل تدريبية ، تعقد في المركز الدولي للتدريب التقني المتقدم التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين ، وستقوم بزيارة المشاريع الجارية في ثلاثة بلدان أوروبية ، وتعقد حلقات دراسية وطنية لدى عودتها ، ثم تقوم في نهاية المطاف بوضع وتنفيذ برامج عمل وطنية على صعيد المصانع ، لتوقي مشاكل المخدرات والكحوليات ، والتقليل منها .

١٣١ مراقبة العرض (الفصل الثاني من المخطط الشامل المتعدد التخصصات
للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة استعمال المخدرات)

القضاء على الزراعة غير المشروعة (الهدف ١٥) وإعادة تعمير المناطق
التي كانت تزرع سابقا بمحاصيل المخدرات (الهدف ١٦)

١١٦ - تم تلقي الدعم من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، لتوسيع نطاق مشروع نموذجي من المشاريع الجارية التي تنفذها منظمة العمل الدولية ، في بوليفيا ، لتنمية الأنشطة المدرة للدخل ، في مجتمع محلي من عمال المناجم المتعطلين في منطقة بوتسي . فعقب إغلاق المناجم عام ١٩٨٦ ، هاجرت نسبة كبيرة من العمال المتعطلين الى المناطق التي تنتج الكوكا ، (مثل شباري) التماسا لأسباب العيش . وقد بقي كثيرون ، بيد أنهم يفكرون في الهجرة الى المناطق المنتجة للكوكا لعدم وجود بدائل للدخل . ولذلك يرمي المشروع الى الحيلولة دون تلك الهجرة من خلال ايجاد فرص مدرة للدخل ، مثل استخراج المعادن ، باستخدام التكنولوجيات المحلية ، وشراء الأراضي لزراعة الاغذية ، وصنع المنتجات الحرفية .

١٣١ العلاج والتأهيل (الفصل الرابع من المخطط الشامل المتعدد التخصصات
للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات)

١٤١ نحو سياسة للعلاج (والتأهيل) (الهدف ٢٩)

١١٧ - تلك سمة رئيسية من سمات برنامج منظمة العمل الدولية للتعاون التقني لتأهيل مدمني المخدرات . ويتم تناول قضايا السياسة والتخطيط بتعمق عن طريق البعثات الاستشارية التقنية ، وكذلك من خلال المشاريع الوطنية أو الاقليمية الجارية . والهدف

هو ضمان إيلاء الاهتمام الكافي لدور التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، فضلا عن ترتيب الأولويات وإتاحة الموارد .

ب' جرد طرائق وتقنيات العلاج والتأهيل المتاحة (الهدف ٣٠)

١١٨ - أعيد طبع البحث الذي أعدته منظمة العمل الدولية بشأن "نهج تأهيل مدمني المخدرات والكحوليات" ويستمر على نطاق واسع نشره واستخدامه في البرامج التدريبية . ولتغطية مناطق أخرى ، تُرجم من الانكليزية الى الفرنسية والاسبانية ويوزع على نطاق واسع .

ج' اختيار برامج العلاج (والتأهيل) الملائمة (الهدف ٣١)

١١٩ - من الأهداف الأساسية للمساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية ضمان اختيار برامج التدريب المهني والتأهيل الاجتماعي مع الاهتمام الشديد بالسياق الاجتماعي - الاقتصادي وبموارد المجتمع المحلي المتاحة . ويولى اهتمام خاص أيضا الى عمليات التكييف اللازمة والمطلوبة لدى إدخال مفاهيم ونهج جديدة . وعلاوة على ذلك فمن أجل الاستجابة الى الاحتياجات المتباينة للفئات المختلفة من المدمنين الذين هم في دور النقاهة ، يوصى بشدة باتباع نهج متعدد الطرائق . وقد توبعت هذه المسائل في بعثات استشارية تقنية (اكوادور ، باكستان ، بوليفيا ، بيرو ، تايلاند ، الصومال ، كولومبيا ، ماليزيا ، ونيجيريا) وكذلك في المشاريع الجارية في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبورما وتايلاند وزمبابوي .

د' تدريب الموظفين المعنيين برعاية مدمني المخدرات (الهدف ٣٢)

١٢٠ - إن تدريب الموظفين هو النشاط الأساسي في المشاريع التي تقوم بتنفيذها منظمة العمل الدولية أو تشترك في تنفيذها مع غيرها من المنظمات . وفي عام ١٩٨٨ ، اشتملت تلك المشاريع على ما يلي :

١٢١ - الدورات التدريبية المشتركة بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا للفنيين في مجال تأهيل مدمني المخدرات : عقدت دورتان دراستان منفصلتان لمدة أسبوعين لكل منهما ، في عام ١٩٨٨ لمخططي البرامج في (سنغاي بيتاني ، ماليزيا ، من ٥ الى ١٦ آذار/مارس) ولمقدمي الخدمات/ومديري المراكز (بينانغ ، ماليزيا ، من ١٢ الى ٢٣ أيلول/سبتمبر) . وحضر الدورتين مشتركون من اندونيسيا وبروني وتايلند وسنغافورة والفلبين وماليزيا فضلا عن خبير استشاري من منظمة أرباب الاعمال والعاملين . وتشتمل المناهج الدراسية لتلك الدورات على جميع

الجوانب المتعلقة بالسياسة والتخطيط وإنجاز الخدمات ، وتقييم إعادة تأهيل مدمني المخدرات ، وبرامج إعادة الإدماج في المجتمع . وأدرجت في المناهج الدراسية أيضا القضايا المتعلقة بمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) المتفشية بين من يسيئون استعمال المخدرات عن طريق الحقن الوريدية وما يترتب على ذلك المرض من آثار بالنسبة للموظفين (الهدف ٣٣) .

١٢٢ - المناهج الدراسية لتدريب الموظفين المعنيين بتأهيل مدمني المخدرات في افريقيا : أجرى خبير استشاري من منظمة العمل الدولية دراسة استقصائية لتقييم الاحتياجات ، كما استعرض المواد التدريبية الموجودة ، وتشاور مع المنظمات ذات الصلة ، كجزء من مبادرة يمولها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات لوضع منهج مفصل ومنظم لتأهيل مدمني المخدرات ، ليستفيد منه (أ) مقرر السياسات ، و (ب) ومخطو البرامج ، و (ج) ومقدمو الخدمات ، لاستخدامه في تسيير البرامج التدريبية الوطنية والاقليمية ، بهدف تطوير خدمات التأهيل الفعالة في البلدان الافريقية .

١٢٣ - المساعدة المقدمة لدورات تدريب الموظفين الافريقيين في مجال إساءة استعمال المخدرات : كما كان الحال في السنوات السابقة ، تعاونت منظمة العمل الدولية مع المجلس الدولي المعني بالمشروبات الكحولية وحالات الإدمان ، من خلال إسهامها في تقديم مناهج دراسية لتأهيل مدمني المخدرات ، وتوفير الأشخاص ذوي الدراية ، والمحاضرين ، والمنشورات ، لدورتين تدريبيتين من الدورات التدريبية في افريقيا . وهاتان الدورتان هما دورة غربي افريقيا/نيجيريا التدريبية المعنية بالإتكال على المخدرات ، المعقودة في مدينة بنين ، نيجيريا ، في الفترة من ١٨ الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ، ودورة شرقي افريقيا والجنوب الافريقي التدريبية المعنية بإساءة استعمال المواد ، المعقودة في مقديشو ، الصومال في الفترة من ٣ الى ١٢ كانون الاول/ديسمبر .

١٢٤ - البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وبورما بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات : كجزء من قطاع التأهيل الاجتماعي من هذا المشروع المتعدد الوكالات الذي تظطلع بتنفيذه منظمة العمل الدولية ، بدأ أربعة من الموظفين البورميين ، دورات في معهد تاتا للعلوم الاجتماعية في بومباي تؤهلهم للحصول على درجة الماجستير في ميدان العمل الاجتماعي . وأتم موظفان آخران من موظفي التأهيل زمالة مدتها ستة أشهر في النرويج في مجال تأهيل مدمني المخدرات . وبسبب

موظفان آخران من بورما في آب/أغسطس ، جولة دراسية في سنغافورة وهونج كونج لمدة ثلاثة أشهر ، في ميدان خدمات التأهيل وخدماته ما بعد العلاج .

١٢٥ - صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات/تاييلند - وضع برنامج نموذجي لإعادة الإدماج المهني والاجتماعي للأشخاص الذين يواجهون مشاكل متعلقة بالمخدرات : شارك جميع موظفي المشروع الستة في برنامج زمالات في سنغافورة وهونج كونج لدراسة خدمات التأهيل وما بعد العلاج . وعقد موظفو المشروع حلقة دراسية لمدة يومين في تشرين الأول/أكتوبر ، لتوجيه الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين من مختلف عيادات المخدرات التابعة لادارة مدينة بانكوك الكبرى ، بشأن خدمات التأهيل المهني وإعادة الإدماج الاجتماعي التي يقدمها المشروع .

هـ ' إعادة الإدماج الاجتماعي للذين أنهوا برامج للعلاج والتأهيل
(الهدف ٢٥)

١٢٦ - تمثل هذه الأنشطة جوانب حاسمة في مشاريع منظمة العمل الدولية في بورما وتاييلند وزمبابوي ، التي يمولها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . ومن الاجزاء التي لا يمكن فصلها عن تلك المشاريع تطوير الآليات للسمود ومهارات للبقاء ، تلعب فيها القدرة على بدء وإدامة نشاط مدر للدخل دورا أساسيا . وقد أقيمت في بورما حلقات عمل للانتاج/التدريب للمدمنين السابقين ، كما يجري دعم مجالس المدن لتقديم خدمات ما بعد العلاج لمساعدة العملاء على القيام بالتكيف الاجتماعي المناسب . وفي تاييلند يواصل المشروع إشراك المجتمع المحلي والأسرة كما تجري إقامة مجموعات عمل انتقالية موجهة لتقديم الخدمات . وفي زمبابوي يجري وضع برنامج للتقييم والإحالة والمتابعة في ميدان التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للمدمنين الناقهين على صعيد المجتمع المحلي .

٢ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١٢٧ - ناقش أعضاء المجلس الاستشاري المعني بالبرامج والسياسات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، متابعة المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والإتجار غير المشروع بها . ونتيجة لتلك المناقشات ، وبناء على تعليمات من المدير العام ، عقد المسؤولون عن الوحدات التقنية ووحدة البرمجة ذات الصلة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ، سلسلة من الاجتماعات لإعداد مقترحات بشأن اتجاه السياسات ، لتحديد ميادين معينة للقيام بالأنشطة فيها ، وإعداد خطة عمل ، من أجل المشاركة بصورة ذات مغزى في الأنشطة المتعلقة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات .

١٢٨ - وقدمت منظمة الأغذية والزراعة ، الى المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، ورقة معلومات أساسية عنوانها "مواضيع بشأن استبدال محاصيل المخدرات غير المشروعة" . وأخذت هذه الورقة في الاعتبار التعليقات الواردة من أعضاء فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الادارية والمعنية بالتنمية الريفية . وستستهدى منظمة الأغذية والزراعة بالنتائج التي خلصت اليها هذه الورقة وذلك في تنفيذها لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/١٩٨٨ .

١٢٩ - وأشار مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة ، في دورته الرابعة والعشرين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الى مشاركة المنظمة في المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، والى أن منظمة الأغذية والزراعة ستشارك في أعمال المتابعة في إطار المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، الذي اعتمده المؤتمر الدولي .

١٣٠ - وفيما يتعلق بالأنشطة المقبلة ، ترى منظمة الأغذية والزراعة أن ميدان اختصاصها يتصل بصفة رئيسية بثلاث من أهداف المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات وهي :

الهدف ١٤ - تحديد مواقع الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة ؛

الهدف ١٥ - القضاء على الزراعة غير المشروعة ؛

الهدف ١٦ - إعادة تعمير المناطق التي كانت تزرع سابقا بمحاصيل المخدرات غير المشروعة .

١٣١ - وتمشيا مع المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، تدرك منظمة الأغذية والزراعة أن العمل المعزول أو غير المنسق ، لا يمكن أن يؤدي الى القدر اللازم من المكافحة ، وإنما يتعين أن تكون الجهود المبذولة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات متعددة التخصصات ، ومتعددة القطاعات ، ومنظمة ، وأن تكون في أغلب الحالات ذات طابع دولي حقيقي .

١٣٢ - وثقف منظمة الأغذية والزراعة متأهبة للتعاون مع غيرها من الوكالات الدولية ، والحكومات الوطنية ، والمنظمات الدولية غير الحكومية ، وفقا للمبادئ المبينة أعلاه في هذا الميدان من ميادين الاختصاص .

١٣٣ - وتدرك منظمة الاغذية والزراعة كذلك الدور التنسيقي العام للجنة المخدرات ، التابعة للأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالسياسة ، كما تدرك الدور القيادي لصندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في مجال التمويل ، والأنشطة التنفيذية في منظومة الامم المتحدة .

١٣٤ - وتؤيد منظمة الاغذية والزراعة نهج الخطة الرئيسية لصندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات .

١٣٥ - وتؤكد منظمة الاغذية والزراعة ، استنادا الى خبرتها ، ما يلي :

(أ) نظرا للأرباح المرتفعة التي يدرها إنتاج النباتات المخدرة ، لمن يكون للجهود في مجال استبدال المحاصيل فرصة للنجاح وحدها ، ولذلك فإن منظمة الاغذية والزراعة تعرب عن ارتياحها إذ تلاحظ أن استبدال المحاصيل في حد ذاته لا يبرد بين أهداف المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، فالمخطط يتنبأ باستبدال المحاصيل فقط في المناطق التي تم فيها بالفعل القضاء على النباتات المخدرة ، وإن كان من المفهوم أن كلتا المجموعتين من التدابير يتعين إعدادها وتنفيذها جنبا الى جنب ؛

(ب) مع أنه يتعين توسيع نطاق تدابير مكافحة إساءة استعمال المخدرات لتغطي جميع الميادين في ذات الوقت ، فإن التدابير التي يتوقع أن تحد من الطلب على المخدرات ، وبدرجة أقل تلك التي تستهدف الحد من الإيجار ، تؤدي الى نتائج أكثر دواماً من الضغوط التي تمارس على العرض . وإن خفض الإنتاج ومن ثم خفض العرض من المخدرات يميل الى إحداث ارتفاع في الأسعار ، ومن ثم يخلق حافزا على زيادة الإنتاج مرة أخرى . فالعائدات من محاصيل المخدرات ، تكون أكبر عندما تنكمش زراعتها .

قدرات منظمة الاغذية والزراعة التنفيذية ذات الاهمية في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات

١٣٦ - يمكن لمنظمة الاغذية والزراعة أن تساعد الهيئات الوطنية والدولية في ميدان الهدف ١٤ - تحديد مواقع الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة وذلك عن طريق :

(أ) تحديد نباتات المخدرات ؛

- (ب) تنظيم أعمال المسح الجوي للمناطق المشتبه فيها ؛
- (ج) تفسير الصور الجوية ؛
- (د) تفسير صور التوابع الاصطناعية ذات التحليل العالي ؛
- (هـ) الاستشعار من بعد المتعدد المراحل .
- ١٣٧ - ويمكن لمنظمة الاغذية والزراعة تقديم المساعدة فيما يتعلق بالهدف ١٥ -
للغذاء على الزراعة غير المشروعة وذلك عن طريق :
- (أ) تحديد مبيدات الاعشاب المناسبة ؛
- (ب) تنظيم عرض مبيدات الاعشاب ؛
- (ج) تناول واستخدام مبيدات الاعشاب ، بما في ذلك أساليب الرش (مع إيلاء
اهتمام خاص للاعتبارات المتعلقة بالبيئة والاعتبارات الصحية) ؛
- (د) استخدام الوسائل البيولوجية أو غيرها من الوسائل .
- ١٣٨ - وتستطيع منظمة الاغذية والزراعة تقديم الخبرة فيما يتعلق بالهدف ١٦ - إعادة
تعمير المناطق التي كانت تزرع سابقا بمحاصيل المخدرات غير المشروعة وذلك عن طريق :
- (أ) وضع نماذج للتنمية الريفية المتكاملة ؛
- (ب) وضع خطط للتنمية الزراعية المتكاملة لبلدان/أقاليم معينة تمر
بظروف معينة ؛
- (ج) تصميم وتنفيذ عناصر محددة للتنمية الريفية مثل العناصر التالية :
السياسات الزراعية والبرامج الإنمائية من أجل زيادة الاغذية ؛ الأمن وتوليد الدخل ؛
تنويع المحاصيل ؛ النظم الزراعية ؛ الاصلاح الزراعي وتحديد الاراضي ؛ الإدارة
التعاونية والمشاركة الشعبية ؛ استراتيجيات زراعية - صناعية ؛ توفير العمالة ،

بما فيها عمالة الشباب والمرأة ؛ التدابير التعليمية ، وأنشطة الإرشاد والتدريب ؛ الحملات الإعلامية ؛ إعادة إدماج المدمنين في مجتمعات البيئة الريفية ؛ القضاء على شأفة الفقر .

برنامج عمل منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)

١٣٩ - تعتمز منظمة الاغذية والزراعة إذا سمحت الموارد القيام بالاعمال التالية :

(أ) الاشتراك في اجتماع مقترح لغريق من الخبراء بشأن تحديد مناطق الزراعات غير المشروعة عن طريق الصور ذات التحليل العالي التي تلتقط من التوابع الاصطناعية (الهدف ١٤ في المخطط الشامل المتعدد الاختصاصات) ؛

(ب) الاشتراك في الدراسة المقترح أن يظلع بها برنامج الامم المتحدة للبيئة/منظمة الصحة العالمية/منظمة الاغذية والزراعة بشأن الوسائل البيئية المأمونة للقضاء على الزراعات غير المشروعة ، ولا سيما عن طريق استخدام مبيدات الاعشاب (الهدف ٥ في المخطط الشامل المتعدد الاختصاصات) ؛

(ج) البدء في جمع البيانات والتحليل المتعلقة بمشاريع استبدال المحاصيل والتنمية الزراعية المتكاملة التي نغنت من قبل ، بهدف التعرف على التجارب الناجحة والغاشلة في هذا الصدد ، واستنباط الدروس من أجل المستقبل (الهدف ١٦ في المخطط الشامل المتعدد الاختصاصات) وتقديم المشورة على أساس خبرة الفاو في مجالي الزراعة والتنمية الزراعية والنظر في إنشاء مصرف للبيانات المتعلقة بالخبرة المكتسبة في ميدان الاستعاضة عن الزراعات غير المشروعة بزراعات أخرى وجعل نظام المعلومات متاحا للمجتمع الدولي ؛

(د) توفير منهجيات وتقديم مساعدات تقنية مناسبة في مجال صياغة وتنفيذ ومراقبة وتقييم برامج التنمية الريفية المتكاملة المتعلقة بإعادة استغلال المساحات التي كانت تستغل من قبل بزراعتها بمحاصيل غير مشروعة ؛

(هـ) إعداد وتنفيذ المشاريع والاشتراك في تنفيذ المشاريع على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية .

٣ - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

١٤٠ - استرشدت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في أنشطتها في عام ١٩٨٨ بالتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، الذي عقده الامين العام للأمم المتحدة في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

١٤١ - وفيما يتعلق "بإقامة شبكات تعاونية بين المؤسسات والبرامج والمشاريع التي تتعامل مع الإجراءات الوقائية ... وتعمل في مجال توفير البيانات ... وتسهيل تبادل موظفي التربية ..." ، سوف تظلع اليونسكو ، في امريكا اللاتينية ، بدراسة استقصائية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وذلك للتعرف على أنشطتها الوقائية وتسجيلها ، حتى يتسنى تحسين التعاون وتبادل المعلومات بينها في هذا المجال .

١٤٢ - ويُعتمزم في افريقيا ، عقد اجتماع في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ بين أفرقة تشترك في مشاريع لمنع إساءة استعمال المخدرات من السنغال وبنن وغانا حتى يتمكن كل منها من اطلاع الآخر على التقدم الذي أحرزه في عمله وعلى طبيعة النتائج التي توصل إليها وإمكان وضع خطة إقليمية لغرب افريقيا .

١٤٣ - وفيما يتعلق بدور وسائط الإعلام ، تقوم اليونسكو بإعداد الاعمال التحضيرية لاجتماع يعقد في عام ١٩٨٩ لخبراء في طرق تحسين فعالية حملات منع إساءة استعمال المخدرات .

١٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك تتعاون اليونسكو مع المؤسسات الناطقة بالفرنسية المعنية بمكافحة إساءة استعمال المخدرات والتابعة للاتحاد الاقتصادي الاوروبي من أجل إنتاج شرائط فيديو يستخدمها الموظفون الذين يتعاملون مع مشاكل الإدمان على المخدرات في ثلاثة بلدان افريقية (السنغال وكوت ديفوار وبوركينا فاسو) ويتم هذا التعاون في شكل معلومات تقدمها اليونسكو الى هذه البلدان (النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية بشأن الاوبئة والمعلومات المتوفرة عن المنطقة) وفي شكل مساعدات مباشرة تقدمها اليونسكو الى هذه البلدان في إعداد هذه الاشرطة وتقييمها .

١٤٥ - وبالإضافة الى ذلك ، ومن أجل القيام بحملة سمعية بصرية رائدة لمنع إساءة استعمال المخدرات في فرنسا ، تعمل اليونسكو مع رابطة العلاقات الدولية العامة ومع

احدى وكالات الإعلان التي لها طابع الإدارات الحكومية ، لمساعدة الشباب الذين يعانون من متاعب الإدمان . وسوف يقوم معهد متخصص بتقييم هذه الحملة فيما بعد وقد تمتد الحملة إلى بلدان أخرى .

١٤٦ - وتتعاون اليونسكو مع مؤسسة جائزة الشباب ، وهي رابطة المانية تقدم جائزة كل سنتين لأحسن البرامج التلفزيونية المنتجة دوليا للشباب . وقد بدأت اليونسكو بالفعل إجراء مناقشات مع المؤسسة لتقديم الجائزة في عام ١٩٩٠ في موضوع منع إساءة استعمال المخدرات .

١٤٧ - وفيما يتعلق بالتعاون المشترك بين الوكالات ، تعمل اليونسكو مع مكتب العمل الدولي لتوسيع مجموعة رسائل المعلومات المتعلقة بالإدمان الكحولي بحيث تشمل أيضا معلومات عن المشاكل التي تسببها المخدرات .

١٤٨ - وتقوم اليونسكو بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ، بإعداد مشاريع لمنع إساءة استعمال المخدرات تصمم للمراهقين في أربعة بلدان نامية (في إطار يتعلق بالمراهقين في المدارس وخارجها) .

١٤٩ - وتساهم اليونسكو ، بوصفها وكالات منفذة في تنفيذ المشاريع الممولة من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في افريقيا وآسيا .

١٥٠ - وقد تم الاضطلاع بدراسة استقصائية عن الأوبئة في السنغال وغانا تناولت تعاطي الشباب داخل المدارس وخارجها للمخدرات . ويجري حاليا تجهيز بيانات بشكل أكثر تفصيلا بشأن السمات الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية لهؤلاء الشبان . ويجري حاليا في سياق يتصل بهذه الدراسة الاستقصائية إعداد مشروع رائد لمنع إساءة استعمال المخدرات في ضاحية بيكين في داكار .

١٥١ - وفي بنن ، ما زال العمل جاريا لوضع استراتيجيات وقائية محددة (برامج للمجتمعات السكانية ، إعداد مواد سمعية - بصرية - لإذكاء الوعي العام ، وما السى ذلك) .

١٥٢ - وفي بورما ، فإن هذا المشروع قد دخل مرحلته الثالثة . وفي مجالي التربية والإعلام ، كرمت المرحلتان الأولى والثانية لوضع حدود مشكلة إدمان تعاطي المخدرات

وتحديد الهيكل الاساسي اللازم لذلك (تشكيل اللجان ، وإعداد خطط العمل ، وتحديد الاهداف) . وينصب الاهتمام حاليا على التعميل بإنتاج مواد ، تعمم عن طريق شبكات التعليم الرسمية وغير الرسمية في المجتمعات المحلية . وهناك بالاضافة الى ذلك ، تقارب طبيعي بين هذا المشروع والبرامج التعليمية التي تقدمها منظمة الامم المتحدة للطفولة .

١٥٣ - وفي منطقة البحر الكاريبي تتعاون اليونسكو من خلال برنامج شبكة منطقة البحر الكاريبي للتعليم الابتكاري من أجل التنمية ، تعاوننا وثيقا مع الاتحاد الكاريبي من أجل صياغة مشاريع تعليمية وقائية تصم لمكافحة إساءة استعمال المخدرات .

١٥٤ - وأخيرا ، قدم عدد من البلدان طلبات الى اليونسكو للحصول على دعم مالي في إطار برنامج اليونسكو للمشاركة . وتفضلع سوازيلند مثلا بدراسة استقصائية عن الاوبئة باستخدام عينات سكانية مختارة (من بينها تلاميذ مدارس وطلبة وبالغين) . وقدمت الأرجنتين وسيراليون والكاميرون ونيبال أيضا مشاريع لمكافحة المخدرات وجاري التصديق عليها من قبل اليونسكو .

٤ - منظمة الطيران المدني الدولي

١٥٥ - قام الامين العام وفقا لتعليمات المجلس بالتعاون بشكل وثيق مع لجنة الامم المتحدة للمخدرات .

١٥٦ - وفيما يتعلق بنص المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، فقد اختار مجلس منظمة الطيران المدني الدولي الاهداف ٤ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من هذا المخطط كأهداف تتطلب الدراسة والتنفيذ من جانب المنظمة . وكانت هذه الاهداف قد أُحيلت على التوالي الى لجنة الملاحة الجوية ولجنة النقل الجوي والمكتب القانوني . وقد عين الامين العام فرقة عمل من أجل التنسيق الطويل الأجل للجوانب المتعددة التخصصات لتنفيذ المخطط الشامل المتعدد التخصصات .

١٥٧ - وقد تركز العمل الذي اضطلعت به المنظمة التي شاركت في الاجتماعات ذات الصلة المشتركة بين الوكالات ، وفي اجتماعات لجنة الامم المتحدة للمخدرات ، على الجوانب

القانونية والتقنية ، والجوانب المتعلقة بالنقل الجوي في عملية وقف النقل الجوي غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية .

الجوانب القانونية

١٥٨ - واصلت منظمة الطيران المدني الدولي متابعتها عن كثب ، لأعمال لجنة الأمم المتحدة للمخدرات المتعلقة بإعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤١/٣٩ . وقد قدم مجلس منظمة الطيران المدني الدولي إلى أمانة شعبة المخدرات ، تعليقات محددة واقتراحات تتعلق ببعض أحكام النص المنقح (DND/DCIT/9) ولا سيما عنوان مشروع الاتفاقية ، ومشروع المادة الأولى (التعاريف) ومشروع المادة الثانية (النقل التجاري) .

الجوانب التقنية

١٥٩ - طلب مجلس منظمة الطيران المدني الدولي إلى لجنة الملاحه الجوية دراسة الاهداف المحددة في المخطط الشامل المتعدد التخصصات ولا سيما الهدف ٤ "منع إساءة استعمال المخدرات في أماكن العمل" ، والهدف ٢٦ "مراقبة المداخل البرية والمائية الجوية إلى الحدود" والهدف ٢٨ "مراقبة السفن في أعالي البحار والطائرات في المجال الجوي الدولي" .

١٦٠ - وفيما يتعلق بالهدف ٤ أُجري استعراض للأحكام ذات الصلة الواردة في المرفقات ١ و ٢ و ٦ و ١٢ لاتفاقية الطيران المدني الدولي . وتتضمن هذه المواد التنظيمية للمنظمة ، أحكاما محددة تتعلق بتقييم اللياقة الطبية اللازمة لاداء الواجبات الملاحية وتحديد الحالات المزممة للاتكال على المخدرات . وترد أيضا في كتيب طب الطيران المدني مواد إرشادية في هذا الشأن . وقد توصلت لجنة الملاحه الجوية إلى أن الأحكام التنظيمية الراهنة الواردة في المرفقات المناسبة والمواد الإرشادية ذات الصلة تعتبر في الوقت الحالي بمثابة مواد حماية كافية لاطقم الطائرات ومراقبي الملاحه الجوية من إساءة استعمالهم للمخدرات . وقد وجه الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي انتباه الدول الى الأحكام التنظيمية الحالية للمنظمة المتعلقة بالمخدرات وسلامة الطيران ، وسوف تواصل المنظمة تقييم هذا الموضوع في سياقها الدولي ، مع السلطات ذات الصلة وذلك لكي تحدد ما إذا كان الموضوع يتطلب اتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب المنظمة .

١٦١ - وفيما يتعلق بالاهداف ٢٦ و ٢٨ فقد أُسند الى لجنة الملاحه الجوية القيام بالأعمال التالية :

(أ) دراسة التهديد الذي يتعرض له العالم من جراء زيادة استعمال الطيران الدولي في النقل غير المشروع للمخدرات ودراسة الجوانب التقنية المتعلقة بهذا الموضوع ؛

(ب) استعراض الأحكام القائمة لتحديد كفايتها في ضوء زيادة التهديد المشار إليه أعلاه ، مع استحداث أدوات للكشف عن عمليات النقل الجوي غير المشروع للمخدرات ووقفها ومساعدة الدول على زيادة تطبيق هذه الأحكام وتنفيذها .

الجوانب المتعلقة بالنقل الجوي

١٦٢ - أحال مجلس المنظمة الهدف ٢٤ (التشديد على مراقبة الحركة عن طريق نقاط الدخول الرسمية) والهدف ٢٧ (مراقبة استخدام البريد الجوي في الاتجار بالمخدرات) الى لجنة النقل الجوي وإلى الدورة العاشرة لشعبة التسهيل التي اجتمعت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وسوف تدرس شعبة التسهيل ما إذا كانت هناك حاجة لوضع أي مواد اضافية تتعلق بمكافحة المخدرات يمكن إدراجها في المرفق ٩ (التسهيل) مع مراعاة أنه لا ينبغي أن يكون لتدابير التسهيل أو لتدابير مكافحة المخدرات أثر سلبي لأي منهما على الآخر . وفيما يتعلق بالهدف ٢٧ ، فسوف تتابع المنظمة هذه المشكلة عن كسب بالتعاون مع الاتحاد البريدي العالمي ووفقا لتوصيات الدورة العاشرة لشعبة التسهيل .

قرار اعتمده المجلس

١٦٢ - نظر مجلس منظمة الطيران المدني الدولي في قرار الجمعية العامة ١١٢/٤٢ الذي قرر اعتبار يوم ٢٦ حزيران/يونيه من كل سنة يوما دوليا لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها واعتمد المجلس بعد ذلك قرارا أمرل نمه الى جميع الدول المتعاقدة في منظمة الطيران المدني الدولي .

٥ - منظمة الصحة العالمية

(أ) مقدمة

١٦٤ - هذا البيان للأعمال المضطلع بها خلال عام ١٩٨٨ مرتب وفقا للفصول الرئيسية للمخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وتقرير المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . ونظرا لأن منظمة الصحة العالمية ليس لها أنشطة محددة تتعلق بمنع الاتجار غير المشروع ، فالتقرير مقسم الى ثلاثة فروع : منع الطلب ، مراقبة العرض ، والعلاج والتأهيل .

(ب) منع الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية والحد منه

١٦٥- إن أنشطة منظمة الصحة العالمية على الصعيد العالمي والاقليمي والوطني تسروج لنهج من نهج الصحة العامة يسهل إلى خفض الضرر الذي تسببه المواد المؤثرة في الحالة النفسية . ولتحقيق هذه الغاية ، اجتمع فريق عامل ، يضم خبراء من جميع مناطق منظمة الصحة العالمية ، في سيدني وكانبيريا بدعوة من وزارة الصحة بالكمونولث الاسترالي ، لمناقشة السياسات الصحية الرامية الى مكافحة مشاكل المخدرات والكحول . وبالإضافة إلى التقارير الموجزة والتقنية لهذا الاجتماع ، اتفق الفريق العامل المكون من خبراء على نص بيان يقوم على توافق الآراء ، يبين المبادئ المتمثلة بوضع السياسات وتنفيذها ويعرف مجموعة من نقاط العمل المحددة . ويجري نشر هذا البيان على نطاق واسع بغية تنشيط تحقيق توافق آراء عام بين الدول الاعضاء بشأن الحاجة إلى انشاء سياسة عامة صحيحة فيما يتعلق بجميع المخدرات التي يساء استعمالها .

١٦٦- وكرر الموضوع في اجتماع الفريق الافريقي ، للعمل في مجال الصحة العقلية ، حيث قام ممثلو ١٣ بلدا من بلدان الجنوب الافريقي وشرق افريقيا وحركات التحرير الذين يعكسون آراء كثير من البلدان الافريقية الاخرى ، بتحديد اساءة استعمال المخدرات والكحول بوصفها مشكلة ذات اولوية تدعو إلى اتخاذ اجراءات عاجلة على الصعيد الوطني والاقليمي . ويقوم المكتب الاقليمي الاوروبي التابع لمنظمة الصحة العالمية ، في نفس الوقت ، بالتعاون النشط مع لجنة الاتحادات الاوروبية ، ومجلس أوروبا في مشروع متعدد البلدان يستهدف تنشيط برامج تعزيز الصحة على صعيد المجتمع المحلي .

١٦٧- وفي المناطق الاخرى ، دعمت منظمة الصحة العالمية مبادرات المنع في جمهورية بالاو ، وماليزيا ، وجزر مارشال ، والاردن . وعزز التعاون مع مجموعة كبيرة متنوعة من المنظمات غير الحكومية العاملة على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي . وكان من المواضيع التي ركز عليها هذا التعاون بصفة خاصة تحسين تشخيص الفئيين المصحين بشأن اساءة استعمال المخدرات .

١٦٨- وجميع كثير من الاعمال التي اضطلعت بها منظمة الصحة العالمية بشأن منع اساءة استعمال المخدرات طوال السنوات الخمس الماضية ، يشهد عام ١٩٨٨ نشر استعراض رئيسي لاستراتيجيات المنع مع التأكيد بصفة خاصة على تقنيات خفض الطلب . وتدرس الوثائق والمنشورات الاخرى التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية منع اساءة استعمال المخدرات فيما بين المراهقين ، واساءة استعمال المذيبات الطيارة وعقاقير الاستنشاق . وفي هذا الصدد ، استمر العمل في وضع الاستراتيجيات ذات الصلة باحتياجات المجموعات المعرضة بشكل خاص إما بسبب ضعفها أو بسبب تعرضها لمواد محددة .

١٦٩- وتقوم منظمة الصحة العالمية بانتظام ، كجزء من مسؤوليتها الشاملة في رصد الاتجاهات الصحية ، بجمع البيانات المتعلقة بمعدلي الوفاة والمرض بسبب المخدرات . ومن الخطوات الهامة في تحسين الجمع الروتيني للبيانات ، إعداد الفصل المتعلق بالمواد المؤثرة على الحالة النفسية من نشرة التصنيف الدولي للأمراض ، التي يجري اختبار التنقيح العاشر لها ميدانيا في الوقت الحالي في البلدان . وتقوم منظمة الصحة العالمية أيضا ، بالتعاون مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة ، بإعداد مبادئ توجيهية بشأن نظم الإبلاغ عن اساءة استعمال المخدرات ، مع التأكيد بصفة خاصة على الجوانب الصحية .

(ج) مراقبة العرض

١٧٠- قامت لجنة الخبراء المعنية بالالتكال على المخدرات ، والتي اجتمعت في مقر منظمة الصحة العالمية ، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٨ بالاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية التي تتحملها المنظمة بموجب المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات وذلك فيما يتعلق بالتوصية بمراقبة المخدرات والمواد المؤثرة في الحالة النفسية التي يحتمل ضررها . وأوصت منظمة الصحة العالمية الامين العام للأمم المتحدة بما يلي فيما يتعلق بالمراقبة :

- (١) ادراج البيمولين في الجدول الرابع لاتفاقية عام ١٩٧١ ؛
- (٢) ادراج البيوبرنيورفين في الجدول الثالث من اتفاقية عام ١٩٧١ ؛
- (٣) الابقاء على البروبيل هكسدرين في الجدول الرابع لاتفاقية عام ١٩٧١ على أن يعاد النظر فيه في مرحلة لاحقة ؛
- (٤) الابقاء على البايروفاليريون في الجدول الرابع لاتفاقية عام ١٩٧١ ؛
- (٥) وافقت منظمة الصحة العالمية على الاستثناءات التي تمنحها الولايات المتحدة للتحضيرات المحتوية على البروبيل هكسدرين والليفوميثامفيتامين ؛
- (٦) وجه المدير العام لمنظمة الصحة العالمية رسائل إلى البلدان التي يكون الميثاكوالون متاحا فيها كمنتج بمفرده أو بالاقتران مع مواد أخرى ، للتوقف عن انتاجه واستعماله بسبب ما يرتبط به من مشاكل في مجال الصحة العامة ومشاكل اجتماعية .

١٧١- وقد سلمت منظمة الصحة العالمية بأنه ، اضافة إلى تقدير نسبة المنفعة/الخطر للمواد المؤثرة على الحالة النفسية التي يمكن أن تسبب الاتكال عليها ، من المهم أيضا تشجيع أفراد المهن الطبية على توخي الحكمة عند وصف هذه العقاقير كدواء ، وهذا يتضمن التدريب المناسب للأطباء في هذا الميدان ، وهو ما يعتمد بدوره على التعاون بين السلطات الوطنية ، وكليات الطب ، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة ، والمنظمات المهنية ، والمؤسسات المشتركة في صناعة وبيع هذه العقاقير ، وقد نشرت منظمة الصحة العالمية الآن كتابا معنونا "المواد المؤثرة في الحالة النفسية : تحسين ممارسات وصفها كدواء" ، وذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة أساءة استعمال المخدرات . ومن المأمول فيه أن تزيد المفاهيم الواردة في هذا الكتاب ، عند استخدامها على الصعيد الوطني ، من تعزيز الاستعمال الرشيد لهذه العقاقير ، وأن تقلل من استعمالها غير الطبية .

١٧٢- وقد انتجت منظمة الصحة العالمية وثيقة أخرى هي "دور كليات الطب في الاستعمال الرشيد للعقاقير المؤثرة في الحالة النفسية" وهذه الوثيقة هي تقرير صادر عن الحلقة الدراسية المعقودة في جامعة بيجين الطبية في عام ١٩٨٧ ، والتي ناقش فيها الخبراء في ميداني اساءة استعمال المخدرات والتعليم الطبي الحالة فيما يتعلق بجمهورية الصين الشعبية على وجه التحديد . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ سيجمع فريق دولي آخر في شنغودو لمناقشة دور كليات الصيدلة في الاستعمال الرشيد للعقاقير المؤثرة في الحالة النفسية مع الاشارة بصفة خاصة إلى الحالة في الصين .

(د) العلاج والتأهيل

١٧٣- تقوم منظمة الصحة العالمية ، في سياق استراتيجياتها العالمية والاقليمية ، باستحداث تقنيات لتعزيز قدرة خدمات الرعاية الصحية الأولية على الاستجابة لمشاكل اساءة استعمال المخدرات . وتقوم المنظمة ، بدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة لاساءة استعمال المخدرات ، بانتاج مجموعة من المواد التدريبية التي تناقش الجوانب المختلفة لاساءة استعمال المخدرات . وخلال عام ١٩٨٨ ، يجري إعداد هذه المواد التدريبية فيما يتعلق بتقدير ومعالجة اساءة استعمال المخدرات من جانب الافراد والأسر ، وتنظيم خدمات الرعاية الصحية الأولية لمسيئي استعمال المخدرات . واطافسة إلى الكتيبات الأساسية ، هناك مبادئ توجيهية لاستعمال هذه المواد التدريبية من جانب المسؤولين عن البرامج التدريبية .

١٧٤- وتحتاج البلدان إلى ارشاد في اختيار المواد اللازمة لعلاج الاضطرابات العصبية النفسية . وقد نقحت منظمة الصحة العالمية قائمتها للأدوية الضرورية لعلاج هذه

الاضطرابات وزودت مختلف فئات العاملين في مجال الرعاية الصحية بالمعلومات الضرورية .

١٧٥- والتدريب هو جانب مهم أيضا من جوانب البرامج القطرية التي يمولها صندوق الأمم المتحدة لأمساء استعمال المخدرات والتي تقوم فيها منظمة الصحة العالمية بدور الوكالة المنفذة . وتشمل هذه البرامج تطوير الخدمات العلاجية في سياق نهج عام مشترك بين القطاعات لمنع اساءة استعمال المخدرات . وتجري حاليا برامج وطنية في افغانستان وبورما وجامايكا وجزر البهاما وسري لانكا والصين وكولومبيا وموريشيوس . وتعتمد هذه البرامج على التعاون الفعال بين السلطات الوطنية ، ومنظمة الصحة العالمية (التي تعمل على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي) ، وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات .

١٧٦- وقد تعاون المكتبان الاقليميان لمنظمة الصحة العالمية (لجنوب شرق آسيا ولغرب المحيط الهادئ) مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مشروع مشترك لتقييم التأهيل في حالة اساءة استعمال المخدرات مع التركيز على عدد من البلدان التي مافتئت اساءة استعمال المخدرات فيها تشكل خطرا كبيرا من الناحيتين الصحية والاجتماعية . وفي منطقة أخرى ، تبذل جهود خاصة لتنشيط برامج علاج المتكلمين على المخدرات وتأهيلهم كجزء من البرامج الوطنية في مجال الصحة العقلية . وهناك عدد من البلدان في المنطقة الافريقية لديها مستشفيات خاصة لعلاج مرضى اساءة استعمال المخدرات وتأهيلهم ، منها على سبيل المثال بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي . وقد بدئ أيضا برنامج مماثل في المملكة العربية السعودية .

١٧٧- وعقدت اجتماعات تقنية في المنطقة الأوروبية بشأن العوامل البيولوجية المرتبطة بالاعتكال على المخدرات ، وعلى معالجة المشاكل الصحية لمسيئي استعمال المخدرات في السجون .

١٧٨- وتشمل المنشورات الهامة ذات القيمة العالمية استعراضا شاملا لدور الميثارون في علاج الاعتكال على المواد الشبيهة بالافيون (بما في ذلك علاقته باستراتيجيات منع انتشار الإصابة بفيروس HIV) ، ومبادئ توجيهية لتقييم وتنقيح التشريعات الوطنية المتعلقة بعلاج المتكلمين على المخدرات والكحول .

١٧٩- ومازالت الأنشطة التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية على كل من الصعيدين الاقليمي والعالمي لمنع اساءة استعمال المخدرات والوقاية من متلازمة نقص المناعة

المكتسب (الايديز) ، يجري تنسيقها بدقة لضمان استعمال الموارد على الوجه الامثل . وتشمل هذه الانشطة الدراسات المتعلقة بانتشار الاوبئة ، وتشقيف الغنيين الصحيين ، وتقييم المبادرات ذات الصلة المتعلقة بالسياسات .

٦ - منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

١٨٠- تشمل تعليقات منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بالفصل الثاني من المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة اساءة استعمال المخدرات (مراقبة العرض) ، وبصفة خاصة بالهدف ١٦ ؛ الفقرتان ٢١١ و ٢١٧ .

١٨١- يهدف مشروع قيد الدراسة (US/BOL'85/141) إلى زيادة مجموعة أنواع النباتات التي تعتبر بديلا لزراعة الكوكا وانتاجها باضافة عدد من النباتات الطبية والعطرية العالية القيمة . ويمكن لهذه النباتات أن تستخدم للاحلال محل المستورد من المواد الصيدلية أو للتصدير إلى دول امريكا الشمالية والبلدان المجاورة لها .

الحواشي

(١) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، فيينا ، ١٧ - ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.87.I.18) .

(٢) المرجع نفسه ، الفصل الاول ، الفرع ألف .

(٣) صدر تقرير الاجتماع المشترك بين الوكالات ، المعقود في شباط/فبراير ١٩٨٨ بوصفه الوثيقة ACC/1988/PG.3 ، وسيصدر تقرير الاجتماع المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، بوصفه الوثيقة ACC/1988/PG.10 .

(٤) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٥٢٠ ، الرقم ٧٥١ ، الصفحة ١٥١ من النص الانكليزي .

(٥) المرجع نفسه ، المجلد ١٠١٩ ، الرقم ١٤٩٥٦ ، الصفحة ١٧٥ من النص الانكليزي .
